وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم الاقتصادية
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
المرجع : ...../2019
الشعبة: علوم الاقتصادية
التخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنـــــوان :

الصيرفة الشاملة كآلية لدعم الاستثمارات المحلية

"دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة"

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي"

إعداد الطلبة :

- بن لشهب أنيس
- بريكة وليد

إشراف الأستاذ:

د. زواري فرحات سليمان

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
د. قرين ربيع	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة	رئيسا
أ. خوازم حمزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة	مناقشا
د. زواري فرحات سليمان	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف– ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد الى كل أفراد العائلة صغيرا وكبيرا إلى جميع أصدقائي من أيام الطفولة إلى الجامعة

أنيس

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله عزوجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل الذي أهديه إلى

والدي الكريمين أطال الله في عمرهما وإلى جميع إخوتي بناتا وذكورا وإلى كل الأصدقاء وطلبة العلم في كلم مكان

وليد

شكر و تقدير

الحمد لله عزوجل الذي وفقنا لإتمام هدا العمل

والصلاة والسلام على نبينا محمد نتقدم بالشكر

لأستاذنا الفاضل زواري فرحات سليمان لتفضله

وتكرمه بالإشراف على هدا البحث مقدما الكثير من

الوقت في إبداء الملاحظات والتوجيهات التي

ساعدت في إتمام هدا البحث وإرشادنا إلى الصواب

كما نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الدين بدلوا

مجهوداتهم في قراءة وإثراء هدا البحث

الملخص

الملخص

جاءت هذه الدراسة للتطرق إلى موضوع الصيرفة الشاملة والذي يعتبراتجاها حديثا في إحداث التنمية الإقتصادية المطلوبة، فهي تساهم في دفع عجلة التنمية الإقتصادية عن طريق الأنشطة التي تقوم بها، وهدفت هذه الدراسة إلى محاولة التوصل معرفة دور البنوك الشاملة في دعم الإستثمارات المحلية، حيت تم التطرق إلى بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة كدراسة حالة، على اعتباره من بين البنوك المهمة الناشطة على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية، فهو يساهم في دعم وتنمية الإستثمارات المحلية من خلال الأنشطة التي يقوم بها كتقديم خدمات إستشارة للعملاء تقديم التمويل اللازم للمشروعات،استخدام وسائل الدفع الحديثة كبطاقة الدفع بطاقة السحب ...الخ. حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول مدخل عام للصيرفة الشاملة والإستثمارات المحلية، الفصل الثاني دراسة تطبيقية على القرض الشعبيوكالةميلة.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الشاملة ،الإستثمار المحلي، بنك القرض الشعبي الجزائري.

Résume :

Notre étude a pour but de déterminer le rôle des banques complètedans le soutien des différents types d'investissements locaux, nous citons l'exemple de la banque Algérienne de crédit populaire de Mila ; qui est l'une des plus importantes du secteur bancaire Algérien et qui contribue a soutenir et développer les investissements locaux par les activités de fourniture, des services, deconseil en investissement et financement des projets, la mise en place du système de paiement moderne, tel que la carte de crédit, la carte de paiement.

Mots clés : Banque complète ; investissement domestique ; banque de crédit populaire Algérien.

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــــــوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة	**ب**
إشكالية البحث	**ب**
فرضيات البحث	**ب**
أهمية البحث	**ت**
أهداف البحث	**ت**
دوافع اختيار الموضوع	**ت**
منهج البحث	**ت**
صعوبات البحث	**ت**
هيكل البحث	**ث**
الفصل الأول: مدخل عام للصيرفة الشاملة والإستثمارات المحلية	
تمهيد	**2**
المبحث الأول: الإطار النظري للصيرفة الشاملة والإستثمارات المحلية	**3**
المطلب الأول: ماهية الصيرفة الشاملة	**3**
المطلب الثاني: ماهية الإستثمارات المحلية	**8**
المبحث الثاني: علاقة الصيرفة الشاملة بالإستثمارات المحلية	**13**
المطلب الأول: فعالية أنشطة الصيرفة الشاملة في زيادة الإستثمارات	**13**
المطلب الثاني: تجارب عالمية في الصيرفة الشاملة	**15**
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والتعقيب عليها	**23**
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	**23**
المطلب الثاني: أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	**24**
خلاصة الفصل الأول	**26**
الفصل الثاني: مدى فاعلية القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة في دعم الإستثمارات	

المحلية	
تمهيد	**28**
المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري	**29**
المطلب الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري	**29**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	**29**
المطلب الثالث: مهام القرض الشعبي الجزائري	**32**
المطلب الرابع: مدخل عام للوكالة البنكية للقرض الشعبي الجزائري ميلة	**32**
المبحث الثاني: دور بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة في دعم الإستثمارات المحلية	**37**
المطلب الأول: مدى انطباق معايير الشمولية على وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة	**37**
المطلب الثاني: أنشطة القرض الشعبي الجزائري ميلة في إطار البنوك الشاملة	**38**
خلاصة الفصل الثاني	**46**
الخاتمة	**48**
قائمة المراجع	**51**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور عدد البنوك الألمانية بين سنتي 2000و2009	17
02	أكبر الشركات القابضة المصرفية الأمريكية والمؤسسات الفرعية التابعة لها وحصتها السوقية	19
03	أكبر المصارف البريطانية وحجم أصولها في سنة 2013	21
04	القروض المقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري ميلة لشراء السيارات للفترة (2017 الى2019)	40
05	القروض العقارية المقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري ميلة للفترة (2016 الى2018)	40
06	القروض الاستثمارية المقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري ميلة للفترة (2017 الى2019)	41
07	القروض المقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري ميلة للمؤسسات في مختلف القطاعات الصناعية، الخدماتية، التجارية للفترة (2016 الى 2018)	42
08	تطور الاعتماد المستندي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة للفترة (2010الى2015)	43

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	30
02	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري ميلة	33

المقدمة

لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين تحولا واضحا باتجاه الصيرفة الشاملة، فقد كان للتغيرات التي يشهدها العالم في المجال الإقتصادي والمصرفي الأثر الواضح على أعمال البنوك، فقد تحولت العديد من البنوك في مختلف دول العالم من الصيرفة المتخصصة واتجهت نحو ممارسة الصيرفة الشاملة، وهذا الإتجاه جاء لمسايرة العديد من العوامل من بينها تنويع الخدمات المقدمة للزبائن للإرتقاء بتنافسية تلك البنوك، كما أن الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية و التطور في وسائل الإتصال، إزدياد حاجيات الزبائن ورغبتهم في تلبية كافة احتياجاتهم من مصرف واحد، أدى بالبنوك إلى الإتجاه نحو الإعتماد على التنويع وتقديم كافة الخدمات والأنشطة المصرفية، وبالتالي دخولها في مجالات وأنشطة جديدة مغايرة للأنشطة التقليدية كخدمات التأمين بمختلف أشكالها، وتمويل وتنمية مختلف الإستثمارات سواء المحلية أو حتى الأجنبية، فالإستثمار يعتبر أساس عملية تحقيق التنمية الإقتصادية والتقدم والرقي في أي بلد أو إقتصاد، وهو ما يتطلب دعمه وتنميته وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال العمل المصرفي الشامل.

1- إشكالية البحـث:

يمكننا تحديد إشكالية الموضوع التي تقوم هذه الدراسة بالإجابة عنها من خلال الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى إمكانية بنك القرض الشعبي الجزائري بولاية ميلة كبنك شامل في دعم الأنشطة الإستثمارية المحلية ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية، أسئلة فرعية نوردها كما يلي:

- ما هي أهم الدوافع التي تؤدي للبنوك إلى التحول نحو الصيرفة الشاملة؟
- فيما تتمثل أهم الخدمات التي تقدمها البنوك الشاملة لتدعيم المشاريع الإستثمارية المحلية؟
- فيما تتمثل أهم الخدمات المصرفية التي يقدمها بنك القرض الشعبي الجزائري بولاية ميلة في دعم الإستثمار المحلي في إطار الشمول المصرفي؟

2- فـرضيات البحـث:

من أجل الإلمام بالموضوع، ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية، وعلى التساؤلات الفرعية، قمنا بوضع الفرضية التالية:

الفرضية الأولى: تعتبر الدوافع الذاتية للبنوك والتطورات الإقتصادية المحلية والمنافسة من بين أهم الدوافع التي أدت إلى تحول البنوك، ومن بينها القرض الشعبي الجزائري إلى الصيرفة الشاملة.

الفرضية الثانية: تتمثل أهم الخدمات التي تقدمها البنوك الشاملة لتدعيم المشاريع الإستثمارية المحلية في تقديم الدعم المالي اللازم لهذه المشاريع.

الفرضية الثالثة: يساهم بنك القرض الشعبي الجزائري في دعم الإستثمار المحلي عن طريق الأنشطة والخدمات التي يقدمها لزبائنه ومنها تقديم القروض، تقديم خدمات الإستشارة الإستثمارية...الخ.

3- أهمية البحث:

يكتسي هذا الموضوع أهميته من أن البنوك الشاملة تعتبر أساس التنمية الإقتصادية، فمن خلالها يتم دعم الاستثمارات المحلية وحتى الأجنبية ،ومن ثم تحقيق التنمية الإقتصادية التي تعتبر عنصرا ضروريا في تحقيق الرفاه والتطور، كما أنها تقدم منتجات جديدة مخالفة علن المنتجات التقليدية وهي مازادت في تلبية مختلف حاجيات زبائن البنوك،كما أن الجهاز المصرفي الجزائري بحاجة إلى مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى العالمي لغرض إكتساب خبرات جديدة ولما لا منافسة البنوك الأجنبية.

4- أهداف البحث:

يمكن حصر أهم أهداف معالجة هذه الدراسة فيما يلي:

- معرفة الدور الذي يلعبه بنك القرض الشعبي الجزائري في دعم الإستثمارات المحلية.
- الإطلاع على التغيرات الجديدة في العمل المصرفي،وتكوين معرفة حولها.
- تكوين معرفة نظرية حول البنوك الشاملة والإستثمارات المحلية.
- معرفة دور البنوك الشاملة في دعم الإستثمارات المحلية.

5- دوافع اختيار الموضوع:

هناك مبررات ذاتية وأخرى موضوعية دفعتنا للبحث في هذا الموضوع وهي كالآتي:

أ- الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصية والرغبة في دراسة هذه المواضيع.
- محاولة إثراء الموضوع بدراسة حديثة.

ب- الأسباب الشخصية:

- يعتبر الموضوع من صميم التخصص.
- الرغبة في التوسع في هذا الموضوع.

7- منهج البحث:

إعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وذلك حسب إحتياجات وطبيعة الدراسة، المنهج الوصفي يساعد على للإلمام بالدراسة من خلال التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية، أما المنهج التحليلي فيزيد من فهم الدراسة أكثر من خلال عرض مختلف البيانات وتحليلها والتي تم عرضها في شكل جداول.

8- صعوبات البحث:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات والعراقيل، وتمثلت صعوبات هذا البحث أساسا في صعوبة الحصول على المعلومات الكافية واللازمة خاصة فيما يخص الجانب التطبيقي للإجابة عن الإشكالية المطروحة بشكل دقيق.

9-هيكل البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول والذي سوف نتطرق فيه إلى مدخل عام للبنوك الشاملة والإستثمارات المحلية، وبدوره قسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تطرق إلى الإطار النظري للصيرفة الشاملة والإستثمارات المحلية، أما المبحث الثاني فعالج علاقة الصيرفة الشاملة بالإستثمارات المحلية، أما المبحث الثالث فخصص للدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني والمعنون مدى فعالية القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة في دعم الإستثمارات المحلية، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تناول المبحث الأول تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري، أما المبحث الثاني تطرق إلى دور بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة في دعم الإستثمارات المحلية.

الفصـل الأول

مدخل عام للصيرفة الشاملة والإستثمارات المحلية

تمهيد:

تسعى البنوك دائما إلى تطوير وتحسين أدائها لضمان البقاء والإستمرارية وتحقيق أفضل النتائج المسطرة من قبل إدارتها، ففي ظل التوجهات الحديثة للخدمات المصرفية أخذت البنوك إتجاه جديد وهو التوجه نحو خيار الصيرفة الشاملة، وإضافة إلى البنوك الشاملة سنتطرق في هذا الفصل إلى الإستثمارات المحلية التي تلعب دورا مهما في تحقيق النمو الإقتصادي، ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في حال توفر الموارد المالية اللازمة إضافة إلى عوامل أخرى كالموارد الطبيعية... إلخ. كما نعرج في أخر الفصل إلى الدراسات السابقة في مجال بحثنا، وفي الآتي مباحث هذا الفصل:

المبحث الأول: الإطار النظري للصيرفة الشاملة والإستثمارات المحلية.

المبحث الثاني: علاقة الصيرفة الشاملة بالإستثمارات المحلية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والتعقيب عليها.

المبحث الأول: الإطار النظري للصيرفة الشاملة والإستثمارات المحلية

سنتطرق في هذا المبحث إلى الجوانب النظرية لكل من الصيرفة الشاملة و الإستثمارات المحلية، وهو ما سنقوم بعرضه في مطلبين: المطلب الأول ماهية الصيرفة الشاملة، والمطلب الثاني ماهية الإستثمارات المحلية .

المطلب الأول: ماهية الصيرفة الشاملة

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم البنوك الشاملة، خصائصها، دوافع التحول إليها، وظائفها، وكذلك إيجابياتها وسلبياتها.

الفرع الأول: مفهوم البنوك الشاملة

هناك عدة تعاريف للبنوك الشاملة نذكر منها ما يلي:

1) التعريف الأول: "البنوك الشاملة هي البنوك التي لم تعد تتقيد بالتعامل في نشاط معين أو في منطقة معينة أو إقليم معين، وأصبحت تحصل على الأموال من مصادر متعددة وتوجهها إلى مختلف الأنشطة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية"[1].

2) التعريف الثاني: "تعرف على أنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتمنح الإئتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجد أنها تجمع بين وظائف المصارف التجارية التقليدية، ووظائف المصارف المتخصصة ومصارف الإستثمار والأعمال"[2].

3) التعريف الثالث: "البنك الشامل يمكن أن يوصف بأنه البنك غير المقيد بأنشطة محصورة أو محدودة فهو يقوم باستقطاب الموارد من جميع شرائح المودعين، ويقترض من السوقين المالي والنقدي ويجمع الأموال من جميع المصادر المتاحة بدون تفرقة ويقوم بتوظيف أمواله لجميع الآجال ويقدم الإئتمان لجميع الشرائح والوحدات والقطاعات الإقتصادية، فضلا عن كونه غير محصور في نشاطه بمنتوجات معينة أو بنقطة جغرافية محددة، وبذلك فان خاصية الشمولية تنعكس إيجابيا على حساباته ونتائجه المالية كما تؤثر إيجابيا أيضا على درجة مخاطرة أعماله"[3].

1- متولي عبد القادر، "**إقتصاديات النقود والبنوك**"، دار الفكر، الأردن، 2010، ص:75.

2- عبد السلام لفته سعيد، "**إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي**"، الذاكرة، الأردن، 2013، ص: 326.

3- سامر جلدة، "**البنوك التجارية والتسويق المصرفي**"، دار أسامة، الأردن، 2009، ص: 225.

ويمكن القول بأن البنوك الشاملة كيانات مصرفية تحصل على الموارد من كافة القطاعات وتقدم الخدمات المصرفية سواء التقليدية والحديثة وتعتمد على التنويع كخاصية لعملها.

وبعد التعاريف السابقة نذكر الخصائص التالية للبنوك الشاملة[1]:

– التنويع في مصادر التمويل والإستثمار حيث تلجأ المصارف الشاملة إلى التنويع في مصاردها التمويلية عن طريق اللجوء إلى مصادر غير تقليدية بالإضافة إلى تنويع أدوات الإستثمار وكذلك تنويع الأنشطة التي تتعامل فيها وتنويع المخاطر التي تتعرض لها،

– قوة مركزها المالي من خلال إمكانية حصولها على إيرادات متنوعة المصادر ومن فئات وقطاعات إقتصادية متنوعة،

– الشمول مقابل التخصص،

– الديناميكية مقابل الإستاتيكية،

– الإبتكار مقابل التقيد،

– التكامل والتواصل مقابل الإنحصار،

– توفر الخبرات المميزة في هذا النوع من المصارف،

– قدرة المصارف الشاملة على المشاركة في توظيف الأموال المتوفرة لديها في عملية التنمية الشاملة والدخول إلى الأسواق المالية لشراء وبيع الأسهم والسندات،

– مشاركة الدولة في سياستها الإقتصادية والمالية والنقدية وتوظيف الفائض من السيولة في الأوجه التي تحقق التنمية الإقتصادية المستدامة،

– قدرتها على التمويل للمشاريع الحكومية وشراء مديونية الحكومة في بعض الأحيان،

– إرتفاع نسبة العائد على حقوق الملكية،

– قدرتها على مواجهة الظروف الإقتصادية الإستثنائية وتحقيق التوازن في السوق المصرفي،

– قدرة هذه البنوك على مواجهة التغيرات الإئتمانية.

الفرع الثاني: دوافع التحول إلى البنوك الشاملة

ترجع فكرة إنتشار البنوك الشاملة إلى مجموعة من الدوافع نذكر منها ما يلي: [2]

1–بالإعتماد على المراجع التالية:

– نادية عبد الرحيم، "**تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الإقتصادي دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير، علوم إقتصادية. ، فرع نقود وبنوك ، جامعة الجزائر03 ،2011.

– حماني هاجر، "**دور البنوك الشاملة في تحفيز الإستثمار دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**"، رسالة ماجستير، علوم إقتصادية، علوم اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،2016.

– شقيري نوري موسى وآخرون، "**المؤسسات المالية المحلية والدولية**"، دار المسيرة، الأردن، 2009.

2– دوفي قرمية، "**دور العمل المصرفي الشامل في تحفيز الإستثمار دراسة حالة بنك دبي الإسلامي**"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة الجزائر ،العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص،ص: 119،120.

1) دوافع ذاتية: فالبنوك الشاملة يتوافر لديها دافع ذاتي مستمر لتطوير أدائها، خاصة إذا توفرت لديها الإدارة الذكية الفاعلة القادرة على قراءة ورصد وتحليل ما يدور حولها من تطورات وتحولات وإتخاذ القرارات والسياسات اللازمة للتواكب معها.

2) التطورات والتحولات في الإقتصادات المحلية وإنشائها لمجالات يجب أن تدخل البنوك وتلعب دورها محوريا فيها، ومن بين هذه التطورات الخوصصة إذا قبلت معظم دول العالم على تبني الخوصصة وإفساح المجال لقوى السوق وهو ما يتطلب مساعدة البنوك في تنفيذ مثل هذه البرامج، كما أن إفساح المجال لقوى السوق قد يدفع لإنشاء شركات خاصة وهي بدورها تحتاج إلى التمويل والنصيحة ودراسة الجدوى والإشتراك في الإدارة والرقابة والتسويق، والبنوك بما لديها من كفاءة تستطيع أن تساهم بفعالية في هذا المجال ويساير هذا التطور ظهور ما يعرف بالأسواق المالية الناشئة في الكثير من الدول النامية والبنوك عليها مسؤولية كبيرة في تنشيط وتفعيل هذه السوق من خلال التعامل في أدواتها وإبتكار منتجات جديدة للتعامل فيها.

3) الوعي لدى الجمهور المتعاملين وإزدياد توقعاتهم وطلباتهم من البنوك وتفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو بنك واحد.

4) المنافسة: وتشكل دافعا مستمرا لتطوير البنوك والتحول نحو البنوك الشاملة، فتوجد المنافسة بين البنوك ذاتها في داخل الإقتصاد الواحد أو بين الإقتصادات المختلفة، ولقد أثر هذا الدافع على تزايد حجم الإقراض والتنويع في النشاط وكذلك سلوك المصارف ذاتها، كما توجد المنافسة من المؤسسات المالية غير المصرفية والمؤسسات غير المالية صناعية كانت أو تجارية.

5) التطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الإتصال والإعلام: أدى ذلك إلى توفير المناخ المناسب لظهور هذا النوع من البنوك، حيث سمح بسرعة تبادل المعلومات فيما بين البنوك والعملاء وبين البنوك والسوق وبين البنوك وقطاعات الإنتاج والخدمات، كما أن هذا التطور أدى إلى سهولة تحريك رؤوس الأموال بكميات كبيرة بالإضافة إلى:

– تحرير التجارة الخارجية وتزايد تيار قوة العولمة المالية والشركات متعددة الجنسيات، مما أوجب على البنوك تنوع وتعدد خدماتها لتتكيف مع هذه الأوضاع بغية الحفاظ على العملاء وإحتضان عملاء جدد،

– تزايد حركة الإندماج بين البنوك بمعدلات كبيرة في السنوات الأخيرة تحت تأثير العولمة،

– ظهور البنوك الإفتراضية وتطور النقود الإلكترونية،

– ظهور الكثير من المستحدثات والأدوات المالية في سوق رأس المال على النحو الذي جعلها منافسا قويا للبنوك، أوجب ضرورة تطوير أنشطة البنوك وإجبارها على الإنخراط في أنشطة الأسواق المالية.

الفرع الثالث: وظائف البنوك الشاملة

هناك العديد من الوظائف تمثل فيما يلي: [1]

1-تقوم البنوك الشاملة بالوظائف التقليدية للبنوك ولكن بعد تطويرها وتحديثها مع إدخال الأجهزة والمعدات التكنولوجية الحديثة،

2-إدارة عمليات التسويق من خلال إعداد دراسات السوق والترويج لمنتجات المشروعات،

3-المساهمة في تأسيس الشركات والترويج لها،

4-وظيفة الإسناد: حيث تقوم المصارف الشاملة بتحمل المخاطر شراء الأسهم الصادرة حديثا من الشركات المصدرة مباشرة والترويج لبيعها ويجازف البنك الشامل بشرائها لحسابه الخاص،

إن أهمية هذه الوظيفة تكمن في تأمين الأموال اللازمة للشركات الجديدة.

5-التسويق والتوزيع: تقوم البنوك الشاملة بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركات المصدرة لها، ولكن في هذه الحالة لا تتحمل هذه البنوك أية مخاطر لحيازتها، ولكن مقابل ذلك تحصل على عمولة مناسبة،

إن أهمية هذه الوظيفة تكمن في أن البنك الشامل يستخدم خبرته في أحوال السوق وإتصالاته الواسعة وموظفيه من الخبراء والفنيين في ترويج بيع هذه الأوراق المالية، مما يقلل من التكاليف والوقت اللازم لتصريفها.

6-وظيفة التسنيد: وتتضمن هذه الوظيفة تحويل قروض البنك إلى سندات وبيعها في الأسواق المالية ومن الأمثلة على ذلك: قروض الإسكان التي شاع تحويلها إلى أوراق مالية، ويلجأ البنك إلى ذلك عادة عند حاجته إلى السيولة،

7-التعامل بالمشتقات: وهي من الأدوات المالية الحديثة، والتي شاع إستخدامها مؤخرا من أجل أخذ الحيطة من المخاطر ومنها المستقبليات، الخيارات والمبادلات،

8-التأجير التمويلي: حيث يقوم البنك الشامل بشراء الآلات و المكائن وتأجيرها للمشروعات.

وأهمية هذه الوظيفة تكمن في أن تساعد المشروعات الجديدة، والتي تعاني من نقص في رأس المال، وفي عدم تجميد جزء من رأس مالها في شراء هذه الأجهزة، وتستطيع هذه المشروعات من تملك هذه الأجهزة في نهاية مدة العقد، وفي حالة عدم قدرة المستأجر على سداد قيمة الإيجار يكون للبنك الحق في إسترداد الأصل.

1-بالإعتماد على المراجع التالية:

- صوفان العيد ،"**دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة**"، دراسة التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير، علوم تسيير فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2011،ص:66.
- سافر بوطرس جلدة، "**النقود والبنوك**"، دار البداية، الأردن،2010،ص:146.

كما يمكن البنوك الشاملة أن تقوم بعدة مهام أخرى تزيد فيها من أرباحها وتقلل فيها من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها مثل الإتجار بالعملات الأجنبية، ونشاط التأمين وخاصة التأمين على الحياة على العملاء المقترضين قروض طويلة الأجل، وكذلك إنشاء صناديق الإستثمار حتى تستحوذ على مدخرات من تتوفر لديهم موارد مالية وليس لديهم الفرص الإستثمارية أو المعرفة أو الوقت لإستثمارها.

الفرع الرابع: إيجابيات وسلبيات البنوك الشاملة

البنوك الشاملة العديد من الإيجابيات، ولكن ذلك لا يعني خلوها من السلبيات وسنذكر ذلك فيما يلي:

1-إيجابيات البنوك الشاملة:

من بين إيجابيات البنوك الشاملة نذكر ما يلي: [1]

- تساهم البنوك الشاملة في إحداث التطورات المطلوبة في العمل المصرفي لمواكبة تحرير تجارة الخدمات وما تفرضه من تحديات،
- تساهم البنوك الشاملة في تعظيم إستغلال ما يتوفر لدى الدولة من موارد تقوم بتعبئتها وتخصيصها للأغراض التنموية على نحو يتسم بالكفاءة و الرشادة،
- إمكانية الدخول إلى الأسواق المالية لشراء الأسهم وبيعها في إطار السياسة الإستثمارية للبنك،
- العمل على أساس الحجم الكبير وبالتالي تحقيق الوفرات في التكاليف،
- التنويع القطاعي لمحفظة القروض والاستثمارات وبالتالي التقليل من المخاطر الإئتمانية ككل،
- ممارسة الأساليب الحديثة في إدارة الموجودات والمطلوبات،
- زيادة وتوسيع تشكيلة الخدمات المصرفية والمالية المتاحة للعملاء على إختلاف أنواعهم،
- الإستفادة من تجارة البنوك التجارية والمتخصصة قطاعيا في مجمع مصرفي جديد.

2-سلبيات البنوك الشاملة:

نذكر من سلبيات البنوك الشاملة ما يلي: [2]

1- بالإعتماد على المراجع التالية:

- حماني هاجر، مرجع سبق ذكره، ص:17.
- شارف عبد القادر، لعلا رمضاني،"**التحول إلى البنوك الشاملة في ظل العولمة المصرفية حالة الجزائر**"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، العدد الثامن ، جامعة الأغواط، ديسمبر 2017، ص:282.
- خنفوسي عبد العزيز،"**العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي**"، ج2،دار الأيام، الأردن،ص:20.

2- دربوش أحلام، "**دور البنوك الشاملة في تحديث الجهاز المصرفي**"، مذكرة ماستر، علوم تسيير، مالية وبنوك ،المركز الجامعي لميلة، 2013،ص: 19.

- إنخفاض حوافز الإبداع والإبتكار المالي نظرا لكثرة وتعدد الأنشطة،
- إخفاء الأداء الضعيف لبعض القطاعات والأنشطة نظرا لتغطيتها بقطاعات أخرى،
- صعوبة الإشراف والرقابة في حالة البنوك الشاملة بحيث تصبح أكثر تعقيدا،
- تؤدي إلى خلق الإحتكار ومضاعفة قوة السوق بالنسبة لبعض المؤسسات المالية الشاملة، وهو ما قد يكون على حساب المؤسسات والبنوك الصغيرة.

المطلب الثاني: ماهية الإستثمارات المحلية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الإستثمار المحلي، وخصائصه، وكذلك أشكاله وأهميته كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم الإستثمار المحلي

هناك العديد من التعاريف للإستثمار المحلي نذكر منها:

1) التعريف الأول: "تشمل مجالات الإستثمار المحلي جميع الفرص المتاحة للإستثمار في السوق المحلي، بغض النظر عن أداة الإستثمار المستخدمة مثل: العقارات،الأوراق المالية، والذهب والمشروعات التجارية". [1]

2) التعريف الثاني: "ونعني بها توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للإستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الإستثمارية التي تم اختيارها، وقياسا على ذلك فان الأموال التي قامت المؤسسات بتوظيفها داخل الوطن تعتبر من قبيل الإستثمارات المحلية، ومهما كانت أداة الإستثمار المستخدمة مثل مشاريع، عملات أجنبية، أوراق مالية ...الخ". [2]

3) التعريف الثالث: "للإستثمار المحلي الإستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للإستثمار في السوق المحلي، وبغض النظر عن نوع أداة الإستثمار المستخدمة". [3]

ويمكن القول بأن الإستثمار المحلي هو ذلك الاستثمار الداخلي الذي يتم داخل الوطن، فيشمل جميع فرص الإستثمار الممكنة والمتوفرة للإستثمار داخل الوطن.

وبعد التعاريف السابقة نذكر الخصائص التالية للإستثمار المحلي: [4]

1- جهاد همام،"**إدارة الإستثمار الإطار النظري والتطبيقات العملية**"، دار أمجد، الأردن،2016 ،ص: 39.

2- ندة جميل، "**إدارة المحافظ الإستثمارية**"، دار أمجد، الأردن، 2016،ص: 26.

3- فتوح خالد، "**الإستثمار ودوره في التنمية المحلية دراسة حالة قطاع الري لولاية تيسمسيلت**"، رسالة ماجيستير، علوم إقتصادية، جامعة بلقايد تلمسان، 2010،ص: 26.

4- غالم سعدية، غطاس منال، "**السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار المحلي دراسة حالة الجزائر 2001-2013**"، مذكرة ماستر، علوم إقتصادية، جامعة البويرة، 2015، ص، ص: 45،46.

1-يتعلق الإستثمار بتوجيه الأصول الرأسمالية بمختلف أشكالها المادية البشرية والمعلوماتية، واعتمادا على ذلك فان الإستثمار يوجه لتحقيق عوائد متباينة، ويتوقف نوع هده العوائد على الهدف الرئيسي للمستثمر، وعلى أبعاد التأثيرات الإستثمارية في الإقتصاد والمجتمع،

2-وجود قيم حالية تم التضحية بها،

3-وجود فترة زمنية للإستثمار تقع مابين لحظة البدء بالتضحية إلى حين الحصول على العوائد المستقبلية،

4-ثمة مخاطرة تصاحب الإستثمار نظرا لإمكانية عدم تحقق العائد في المستقبل،

5-وجود فترة زمنية للإستثمار تقع مابين لحظة البدئ بالتضحية إلى حين الحصول على العوائد المستقبلية،

6-ثمة مخاطرة تصاحب الإستثمار نظرا لإمكانية عدم تحقق العائد في المستقبل،

7-الإستثمار مبني على توقعات معينة تخص تحقيق عوائد غير مؤكدة في المستقبل،وهذا ما يتطلب إجراء دراسات معينة ترتكز على أسس ومبادئ عملية تسمح بتقليل درجة المخاطرة وعدم التأكد ونوع من الرشادة والعقلانية في اتخاذ القرار الإستثماري.

الفرع الثاني: أشكال الإستثمار المحلي

وتكون هذه الإستثمارات بعدة أشكال كما يلي: [1]

1-الإستثمار في رأس المال الثابت: وينقسم إلى:

أ-الإستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم بصورة مباشرة في زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الوطني مثل: تأسيس المشاريع الصناعية والزراعية والخدمات...الخ.

ب-الإستثمار في رأس المال الثابت الذي يساهم بصورة غير مباشرة في تعزيز القدرة الإنتاجية، ويساعد في توسيع الطاقة الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية المرتبطة بهذا النوع من الإستثمارات مثل: الطرق والجسور والهياكل الإرتكازية الأخرى.

ج-الإستثمار في رأس المال الثابت الذي لا يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة الطاقة الإنتاجية مثل المتاحف والتماثيل والنصب التذكارية ...الخ.

2-الإستثمار في تكوين المخزون السلعي:وهذا النوع من الإستثمار لا يؤدي إلى زيادة في الطاقة الإنتاجية، والغرض الأساسي منه تكوين مخزون سلعي لتسهيل عملية الإنتاج والبيع بالنسبة للشركات الصناعية والخدمية، أي تأمين إستمرارية عملية الإنتاج والبيع بدون توقف. [2]

1- سارة بلحربي،"**دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تنشيط الإستثمار المحلي الفترة 2009،2008، وكالة تشغيل الشباب ميلة**"، مذكرة ماستر، علوم تسيير، المركز الجامعي ميلة ،2014،ص، ص: 35،36.

2- دريد كامل آل شبيب، "**الإستثمار والتحليل الإستثماري**"، طبعة عربية، الأردن، 2009،ص: 47.

3-الإستثمار في فائض التصدير: وهو عبارة عن صافي قيمة السلع والخدمات و الخدمات الناجمة عن التعامل مع الإقتصاد الخارجي، ويحسب فائض التصدير بمقدار الصادرات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية محددة. [1]

4-الإستثمار في الأوراق المالية: وهو الإستثمار في الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية المتاحة في السوق. [2]

الفرع الثالث: أهمية الإستثمار المحلي

للإستثمار أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية ومن بين الأشياء التي تجعل منه ظاهرة هامة نذكر: [3]

1-مساهمة الإستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيات الحديثة والمتطورة ، وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.

2-مساهمة الإستثمار في زيادة الدخل الوطني وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الإستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد، أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.

3-مساهمة الإستثمار في محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف ومكافحة البطالة من خلال إستخدام الأيدي العاملة، ذلك لان للعمل إنعكاسات هامة على حياة الأفراد ومستقبلهم، فكلنا يعلم أن العمل يمكن العامل من الحصول على دخل يستطيع به أن يعيش من ناحية و أن ينفق على التعليم والثقافة وهذه بدورها، تشكل الإحتياجات العليا للبشرية التي تساهم بدورها في تطوير أساليب الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية.

4-مساهمة الإستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع لأن الإستثمار في مشروع ما قد يتطلب إقامة بناء، وشق طريق أو إقامة جسر...الخ.

5-مساهمة الإستثمار في دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة، لكي تقوم هذه الأخيرة باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.

1- دريد كامل آل شبيب ،مرجع سبق ذكره ،ص:47.

2- نفس المرجع السابق والصفحة.

3- مساني إبراهيم،عزوزة محمد،"**واقع الإستثمار في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2010-2015**"، مذكرة ماستر، علوم تجارية، جامعة العربي التبسي تبسة،2016.ص: 6.

6-مساهمة الإستثمار في تنفيذ السياسة الإقتصادية للدولة، من خلال التوجه نحو إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة، ومساهمة الإستثمار في توظيف أموال المدخرين، وهنا يكمن دور الإستثمار في توظيف هذه المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين.

الفرع الرابع: مقومات المناخ الإستثماري

يرتكز المناخ الإستثماري الجاذب لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على عدة مقومات أهمها فيما يلي: [1]

1-المناخ الإقتصادي: ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الإقتصادي ضمن الآتي:

أ-مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل البلاد.

ب-مقدار البنية الطبيعية التحتية ومدى صلاحيتها.

ج-درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.

د-مرونة السياسة المالية والنقدية، وما تحتويه من تحفيزات.

هـ-درجة وضوح وإستقرار قوانين الاستثمار ومقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر.

و-مدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات للمستثمرين ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية، ومدى كفاءة سوق المال داخل الدولة.

ز-مدى إستقرار السياسات السعرية ومعدلات التضخم.

ح-درجة الحماية المتبعة داخل الدولة، من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح.

2-المناخ السياسي والأمني: هناك العديد من العوامل تؤثر على مدى ملاءمة المناخ الإستثماري، حيث عدم توافر الإستقرار السياسي والأمني، يؤدي إلى خفض معدلات الإدخار وبالتالي خفض معدلات الإستثمار.

وبذلك يفقد المستثمر الثقة في إستقرار الجهاز الحاكم الأمر الذي يدفعه إلى توطين أصوله الإستثمارية في المناطق الأكثر إستقرارا وأمنا، ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة عوامل نوجزها فيما يلي:

أ-النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا.

ب-موقف الأحزاب السياسية من الإستثمارات الأجنبية.

ج-درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للإستثمارات الأجنبية للمشاركة في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

د-دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف ودرجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الإقتصادية.

1- منصوري الزين، "**تشجيع الإستثمار وآثاره على التنمية الإقتصادية**"، دار الراية، الأردن، 2013،ص، ص: 91-93.

3-المناخ الثقافي والإجتماعي: يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب ويبرز ذلك من خلال:

أ-دور السياسة التعليمية والتدريبية والتكوينية المعتمدة.

ب-درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الإقتصادي ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.

ج-دور الجمعيات والنقابات العمالية في تنظيم وتحسين القوى العاملة.

د-درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الإجتماعية المتبعة.

المبحث الثاني: علاقة الصيرفة الشاملة بالإستثمارات المحلية

يتطلب الإستثمار إيجاد المؤسسات الملائمة التي تتوفر لها القدرة على إقتناص وإستغلال الفرص الممكنة للإستثمار، وتلعب الصيرفة الشاملة دورا كبيرا في ذلك عن طريق توجيه مواردها لإستغلال فرص الإستثمار، وتحمل المخاطر الناجمة عن ذلك وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: فعالية أنشطة الصيرفة الشاملة في زيادة الإستثمارات

هناك العديد من الأنشطة التي تمارسها المصارف الشاملة والتي تؤدي إلى زيادة الإستثمارات، وهو ما سيتم توضحيه في الطرح التالي: [1]

الفرع الأول: تعهد الإكتتاب (تعهد الإصدار)

وهو من الأنشطة المهمة إذ يقوم المصرف الشامل بتعهد إصدار الأوراق المالية في الشركات وذلك بالعمل على شرائها من مصدريها ومن تم إعادة بيعها إلى الجمهور في محاولة للربح من معاملات الشراء والبيع، وعلى ذلك فالمصرف يتحمل مخاطرة شراء الأوراق المالية وتحمل مخاطرة إنخفاض أسعار هذه الأوراق خلال مدة حيازتها ومخاطرة عدم القدرة على بيع الإصدارية، ولذلك فهذه الوظيفة تعرف بوظيفة تحمل المخاطرة.

الفرع الثاني:التسويق أو التوزيع

وتعني عمل المصرف على تسويق الأوراق المالية التي تصدرها المنشآت وتوزيعها على أساس العمولة، أي أن المصرف لا يتحمل مخاطر حيازة هذه الأوراق المالية لأنه مسؤول عن تسويقها فقط وفي الصيرفة الشاملة فإن هناك مجموعات إستثمار من المتخصصين في الإستثمار وتجار الأوراق المالية، لهذا فهي تعد الأكثر تخصصا بتسويق الإصدارات الجديدة بسبب ما لديها من خبرات في هذا المجال الأمر الذي يقلل من تكاليف الإصدارات وتقليل الوقت المطلوب في عملية التوزيع أي أن المصرف في هده الوظيفة يعمل كوكيل بيع عن المنشات المصدرة والعمل على بدل أحسن الجهود في تسويق الإصدارية وهذه الوظيفة يطلق عليها كذلك وظيفة التسويق إعادة البيع.

الفرع الثالث: تداول الأوراق المالية

وهي تتضمن عملية بيع وشراء الأوراق المالية لصالح المصرف أو لصالح الأشخاص الآخرين فالمصرف يمسك محفظة إستثمارية متنوعة والتي يمكن أن تعرف بأنها (تلك الأوراق المالية التي لا تمسك كاحتياطات ثانوية والتي تشمل كل الأوراق المالية التي إستحقاقها سنة فأكثر).

1- صلاح الدين محمد أمين الأمام ، "**العلاقة بين الصيرفة الشاملة وخلق الثقافة الإستثمارية في توفير متطلبات التنمية المستدامة**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ، 2014، ص، ص: 479-481، بتصرف.

وهناك عدة أهداف لممارسة المصارف الشاملة تداول الأوراق المالية ومسك محفظة الإستثمارات وهي كالآتي:

1-المساعدة في تقديم السيولة.

2-تحقيق الدخل.

3-تنويع الموجودات وتكوين محفظة ذات نوعية جيدة.

4-حفظ أموال المصرف في إستخدام كامل.

5-تعد ضمان.

الفرع الرابع: تقديم خدمات الإستشارة الإستثمارية

وهي من الخدمات المهمة إذ يعمل المصرف الشامل إستشاريا للشركات في الجوانب المالية والقانونية والجوانب الأخرى، ولهذا فإنه يساعد في إتخاذ القرار على نوع الأوراق المالية التي يمكن أن تصدر والسعر الذي تباع به للجمهور بالمقارنة مع تكاليف الأوراق المالية البديلة و مردودها ومخاطرتها في ضوء أوضاع الشركات المصدرة لها، أي أن المصرف يساعد في تحقيق أهداف الشركة المصدرة لها، وتوافقها مع حاجات المستثمرين، ولكون المصرف متخصص في الأوراق المالية فجزء هام من خدماته المقدمة إلى الشركات تتمثل في تقديم النصيحة خلال مرحلة التخطيط قبل أن تصدر أي أوراق مالية وهده النصيحة تغطي كل مجالات الإصدارية والتي تشمل:

-أنواع الأوراق المالية التي سيتم إصدارها وبيعها،

-سعر الأوراق المالية الجديدة المصدرة،

-الخصائص اللاسعرية(تواريخ الإستحقاق مثلا)،

-تاريخ الإصدار(التوقيت).

الفرع الخامس:التأجير التمويلي

وهو عقد كتابي يبرم بين مؤجر ومستأجر لإستئجار منقولات أو عقارات مخصصة لأغراض استثمارية اختارها المستأجر واكتسب المؤجر ملكيتها من طرف ثالث (البائع أو المورد أو المقاول) ويمنح المستأجر الحق باستغلالها نظير أجرة محددة خلال مدة معينة غير قابلة للإلغاء، ويكون له الخيار عند إنتهاء المدة بين تملكها مقابل ثمن متفق عليه، أو إعادة إستئجارها أو ردها إلى المؤجر. [1]

الفرع السادس:إستحداث أدوات مالية جديدة ويتم تداولها والمضاربة عليها في أسواق رأس المال مثل المشتقات. [2]

1- بسام هلال مسلم القلاب، "**التأجير التمويلي دراسة مقارنة**"، دار الراية، الأردن، 2009، ص: 26.

2- سافر بوطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص:146.

الفرع السابع:التسنيد

وتتضمن هذه الوظيفة تحويل قروض البنك إلى سندات وبيعها في الأسواق المالية ومن الأمثلة على ذلك، قروض الإسكان التي شاع تحويلها إلى أوراق مالية، ويلجا البنك إلى ذلك عادة عند حاجته إلى السيولة. [1]

الفرع الثامن: أنشطة أخرى

وتتمثل فيما يلي: [2]

1-المضاربة في أسواق العملات والمعادن والبضائع والعقارات.

2-إنشاء صناديق الإستثمار والقيام بنشاط التأمين.

المطلب الثاني: تجارب عالمية في الصيرفة الشاملة

تم تطبيق تجربة الصيرفة الشاملة في العديد من دول العالم وسنقوم بعرض أهم التجارب الرائدة في الصيرفة الشاملة .

الفرع الأول: تجربة الصيرفة الشاملة في ألمانيا[3]

تنقسم البنوك في ألمانيا إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

1) **البنوك التجارية:** والتي تترأسها ثلاثة بنوك عالمية وهي Dresdner bank deutch bank commerz bank. والتي تقوم بممارسة أعمال الصيرفة الشاملة من خلال البنك الأم، وتحت إدارة مجموعة من الشركات المتفرعة والمنفصلة قانونا بممارسة خدمات التأمين،الإئتمان العقاري، تجميع المدخرات وصناديق الإستثمار.يضاف إلى البنوك السابقة البنوك الإقليمية المرخص لها بأداء الأنشطة العقارية بالإضافة إلى الأنشطة التقليدية الشاملة، وأيضا فروع البنوك الأجنبية التي تقوم بكافة الأنشطة الشاملة عدا الأنشطة المتعلقة بالأوراق المالية وأخيرا البنوك الخاصة التي تمارس أنشطة البنوك التجارية إلى جانب دور محدود في أسواق رأس المال وتخصص خدماتها لأفراد وقطاعات معينة.

2) **البنوك الإدخارية:** والتي تضطلع بأنشطة قبول الودائع ومنح الإئتمان للأفراد والمشروعات، إصدار أوراق مالية مضمونة بالعقارات، بالإضافة إلى كافة أنشطة الصيرفة الشاملة وتعهد سندات الحكومة المحلية.

3) المصارف التعاونية: حيث يرتكز هدفها على تقديم الدعم والخدمة لأعضائها قبل تحقيق الربح وتمارس الصيرفة الشاملة الألمانية بالإضافة إلى الأعمال المصرفية التقليدية العديد من الأنشطة الحديثة، والتي يتمثل أهمها في:

1- سافر بوطرس جلدة، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

2- نفس المرجع السابق والصفحة.

3- زقرير عادل، "**تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة**"، رسالة ماجستير، علوم إقتصادية، 2009، بسكرة ،ص ص: 79-81.

– خدمات التأمين: حيث منح المشرع الألماني الحق للبنوك الألمانية في مزاولة كافة أعمال وخدمات التامين ولكن من خلال شركات تابعة للبنك الأم ولكنها مستقلة ماليا مع خضوعها لأحكام الرقابة الفيدرالية سيما من حيث أسس وقواعد العمل مع توافر كفاية رأس المال المطلوب وتمارس الصيرفة الشاملة أنشطة التأمين من خلال:

– إنشاء هذه البنوك لشركات تابعة تختص بأعمال التأمين على الحياة مع خضوعها لأحكام الرقابة الفدرالية في هذا المجال مثل ما فعل Deutsch Bank سنة 1989.

– إتفاق هذه البنوك مع إحدى شركات التامين على أن يقوم كل منهما بتقديم بعض منتجات الآخر ورغم ذلك فان هناك بعض الأنشطة التأمينية التي تختص بها شركات التامين مثل أعمال التأمين على الممتلكات الشخصية، العقارية، السيارات وغيرها، وذلك لتطلبها خبرات متخصصة تتوافر إلا عن طريق هذه الشركات.

– تمويل الصناعة: حيث تساهم الصيرفة الشاملة الألمانية في مجال القطاع الصناعي أما عن طريق القيام بتبني تمويل مشروع صناعي وتقديم الخدمات المصرفية والمالية له وتنظيم عمليات الإكتتاب في الأوراق المالية الخاصة به وهذا في نطاق ما يعرف بنظام هوسبنك. أو قيام هذه البنوك بزيادة المساهمة في المشروعات الصناعية وذلك بتملك أسهمها بهدف تشجيع تأسيس مشروعات جديدة، أو بهدف معالجة الإختناقات المالية للمشروعات وبهدف إعادة هيكلة وضعها المالي وتعويمها أو عن طريق حيازة البنوك للمحافظ الإستثمارية للشركات وفرض نوع من الرقابة عليها وعلى معدلات أدائها في ظل ما يعرف بعمليات أمناء الإستثمار.وتتكلف جهود الأساليب الثلاثة لدعم المشروعات الصناعية وتصويب أوضاعها وإعادة هيكلتها من خلال مساهمة الصيرفة الشاملة في ألمانيا في رأس مال تلك المشروعات فمثلا قدرت نسبة هده المساهمة ب 54 % سنة 1999.

وقد أنجر عن مساهمة الصيرفة الشاملة في أنشطة الشركات الصناعية عدة مزايا أهمها:

1–تقليل مخاطر تعرض الشركات لازمات مالية من خلال تدخل البنوك في النواحي الإدارية للمشروعات وإمكانية اتخاذ قرارات طويلة الأجل والمتابعة المستمرة لأدائها، بما يساعد على تصويب الأوضاع وتوفير مستلزمات النمو والتطور للمشروعات الصناعية وهو ما ينجم عن تعزيز القدرة المالية لتلك المشروعات وتمويل الابتكارات التكنولوجية.

2–مساهمة البنوك في إدارة محافظ الأوراق المالية وإدارة صناديق الإستثمار مما وفر الإطمئنان للمساهمين في الشركات الصناعية وإمكانية التوسع في أنشطتها مما مكنها من المنافسة في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس أيضا على إتاحة فرص توظيف جديدة.

3–دعم الشركات متوسطة وصغيرة الحجم بتوفير التمويل اللازم.

4–المساعدة في عمليات التخصيص للمشروعات الحكومية في حالة معاناتها من مشاكل مالية.

وبهذا اثبت صحة نظرية جوزيف شومبيتر أن البنوك هي أساس قيام التنمية الإقتصادية.

الجدول رقم (01): تطور عدد البنوك الألمانية بين سنتي 2000 و2009

أصناف البنوك	2000	2009
البنوك التجاريةcomers banks	315	278
بنوك الادخار savings banks	575	441
البنوك التعاونيةcooperative banks	1798	1159
المصارف المتخصصة specialized banks	224	61
المجموع	**2912**	**1939**

المصدر: تيقان عبد اللطيف، تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي،أطروحة دكتوراه، علوم إقتصادية، 2017 ،بسكرة ،ص ،ص: 101،102.

يلاحظ من الجدول(01) ، أن هناك إنخفاض في عدد البنوك بجميع أصنافها بما يقدر 973 بنك،أي ما يعادل نسبة إنخفاض 33.4% وهذا لسنة 2009 مقارنة بسنة 2000، وتعتبر البنوك التعاونية أكثر البنوك من حيث التعدد.

الفرع الثاني: تجربة الصيرفة الشاملة في تركيا[1]

سمح المشرع التركي للبنوك بمزاولة جميع الأعمال المصرفية ماعدا الأعمال التالية:

1-بيع وشراء العقارات لأغراض تجارية.

2-القيام بالأنشطة ذات الصلة بالإنشاءات والعقارات أو المساهمة أو المشاركة في هذه الأعمال.

ولقد أجاز القانون للبنوك ممارسة جميع الأعمال المصرفية بالإضافة إلى كافة العمليات المتعلقة بسوق المال.

كما إزداد نمو النشاط المصرفي في تركيا بعد الحرب العالمية الثانية وهي من الدول التي لم يكن لديها تراكم رأسمال مثل غيرها من الدول الأخرى، أو يمكن أن تعتمد على القوى المحلية في ذلك الوقت ولذلك تكلفت البنوك في ذلك الوقت بأنشطة التنمية بدلا من الإقتصار على الأنشطة التجارية مما أدى إلى أن تأخذ ملامح الشمولية المصرفية مبكرا.

إن غالبية البنوك التركية هي بنوك تجارية إلا أن معظمها بنوك شاملة حيث أنها تمارس عمليات متنوعة وإستثمارية وإلى جانب البنوك في تركيا يوجد مؤسسات غير مصرفية ولكنها تقدم خدمات مالية شبيهة بتلك الخدمات التي تقدمها المؤسسات المصرفية البحثة وتشمل تعاونيات التسليف، وتعاونيات ضمان التسليف إلا أن بيوت التمويل الخاصة تعتبر أهم هذه المؤسسات نظرا لأنها تدخل

1- زقرير عادل، مرجع سبق ذكره ،ص: 83.

ضمنيا في الجهاز المصرفي رغم أن موقعها رسميا خارجه، وتمارس أعمالا شبيهة بأعمال البنوك ولكنها لا تخضع للقيود التي تخضع لها حيث أنها لا تلتزم باحتياطي قانوني ولا بمعيار كفاية رأس المال وهذا يعطيها مقدرة تنافسية أكبر في السوق من حيث الحصول على مصادر التمويل وتقديم التسهيلات الإئتمانية والقيام بالإستثمارات المتنوعة في داخل الإقتصاد، بالإضافة إلى قيامها بالأنشطة التجارية المحظورة على البنوك، وهي أيضا غير ملزمة بالحدود القوى عند منح الإئتمان كذلك فإن مصادر التمويل بالنسبة لها أقل تكلفة ورغم ذلك فان أهمية هده البيوت تتضائل مقارنة بأهمية البنوك التركية وبصفة عامة يمكن القول بأن البنوك التركية يغلب عليها طابع الشمولية ولديها الكفاءة الموازية للبنوك الأوروبية.

الفرع الثالث: تجربة الصيرفة الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية [1]

تقوم فكرة البنك الشامل في الولايات المتحدة الأمريكية على محاولة تنويع مصادر الأموال وكذا مجالات إستثمارها، وفي هذا الصدد خرجت البنوك من نطاق الإضطلاع بالخدمات المصرفية ومارست أنشطة أخرى غير مصرفية كالتأمين والتأجير التمويلي والسمسرة، وفي ظل القيود القانونية إضطرت البنوك إلى إعادة تنظيم نفسها في شكل شركة قابضة تنشئ شركات شقيقة تقوم بالمهام التي يحرم القانون على البنوك القيام بها.

وشهدت الولايات المتحدة في الثلاثين سنة الماضية إلغاء القيود التنظيمية المتعلقة بالأنشطة المصرفية الإستثمارية الأمر الذي يؤدي إلى خلق مؤسسات مالية كبيرة تقدم تشكيلة واسعة من الخدمات المصرفية وأشهر هذه القيود قانون غلاس ستيغال glass–steagall الذي أقره الكونغرس عام 1933 والذي فصل بين الأنشطة الإستثمارية والنشاط المصرفي وقد أدخلت التعديلات تدريجيا على القانون. فبعد صدور قانون الشركات القابضة البنكية سنة 1996 (company act bank holding) والذي كان الهدف الأساسي منه تحديد نطاق النشاط المسموح به للشركة القابضة المصرفية أو فروعها ضمن الأنشطة غير المالية، زادت أهمية الشركات المصرفية القابضة في الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لقدرتها على تقديم تشكيلة واسعة من الخدمات المصرفية إضافة لإقتحامها مجالات غير مصرفية، حيث أن بنية الشركات القابضة و إنتشارها الجغرافي الواسع سمحت لها بتنويع مصادر إنتشارها الجغرافي الواسع سمحت لها بتنويع مصادر التمويل سواءا الودائع أو غيرها وإمتلاكها لتشكيلة واسعة ومتنوعة من الإستثمارات المالية. وبالتالي ساعدت الشركات القابضة على تحسين كفاءة النظام المصرفي والمالي الأمريكي حيث تسيطر الشركات المصرفية القابضة على نسبة 97% من إجمالي الأصول المصرفية سنة 2003 أي حوالي 8,7 تريليون دولار.

1- تيقان عبد اللطيف ، مرجع سبق ذكره ،ص،ص:101،102.

كما صدر قانون مؤسسات الإيداع الذي صدر سنة 1982 والذي أعطى البنوك الحق في ممارسة خدمات غير مصرفية من خلال شركات شقيقة تحت مضلة شركة قابضة، وبذلك يكون قد أفرغ قانون غلاس ستيغال عمليا من محتواه عبر فتح سقف الفوائد المركبة للمصارف ومنحها مرونة أوسع في نشاطاتها الجانبية. وفي أفريل 1987 سمح المصرف الإحتياطي الفدرالي للشركات المصرفية القابضة الأمريكية بتأسيس المؤسسات الفرعية التي تنشط في مجال التأمين وأخيرا في سنة 1999 تم إلغاء هذا القانون.

وتسيطر الشركات القابضة في الولايات المتحدة الأمريكية على مصرف أو أكثر كما تمتلك العديد من الشركات التابعة غير المصرفية والتي تعمل في مجالات متنوعة من الأنشطة التجارية والتي قد تشمل المتاجرة بالأوراق المالية التأمين والعقارات والتأجير وخدمات الثقة فعلى سبيل المثال تسيطر شركة جي بي مورغان JPMorgan على 3391 مؤسسة من ضمنها أربع مصارف كما تستحوذ على حصة سوقية تقدر بنحو 6.6 **%**، والجدول التالي يبين أكبر الشركات القابضة المصرفية والمؤسسات التابعة لها:

الجدول رقم (02): أكبر الشركات القابضة المصرفية الأمريكية والمؤسسات الفرعية التابعة لها وحصتها السوقية

الشركة القابضة المصرفية	رتبتها العالمية من حيث الحجم فيفري 2012	عدد البنوك التابعة فيفري 2012	عدد المؤسسات المحلية التابعة فيفري 2012	عدد المؤسسات الأجنبية التابعة فيفري 2012	إجمالي المؤسسات فيفري 2012	الحصة السوقية فيفري 2012
جي بي مورغان تشيس وشركاءه JPMorgan Chase & Company	1	04	2936	451	3391	%6.6
بنك أوف أميركا Bank of America Corporation	2	05	1541	473	2019	%2.4
سيتي غروب المحدودة Citigroup Incorporated	3	02	935	708	1645	%12.3
ويلز فارغو وشركاءه Wells Fargo & Company	4	05	1270	91	1366	-

مجموعة جولدمان ساشز المحدودة Goldman Sachs Group,Incorporated	5	01	1444	1670	3115	%3.1
ميتليف المحدودةMetLife, Inc	6	01	39	123	163	-
مورغان ستانلي Morgan Stanley	7	02	1593	1289	2884	%3.5
بنك ميلون نيويورك The Bank Of New York Mellon Corporation	10	03	211	146	360	-

المصدر: تيقان عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص101،102.

يتضح من الجدول أعلاه أن البنوك الأمريكية الثمانية مهيمنة على المراتب العشرة الأولى عالميا وهذا لسنة 2012، كما بنك " جي بي مورغان تشيس " وبنك " مجموعة جولدمان ساشز" يمتلكان حوالي 6506 فرع بنكي تابع لهما في الداخل والخارج، ويعتبر هذا العدد كبيرة ما يؤكد انتشار هذه البنوك في مختلف المناطق، وكذا يعزز من شمولية هذه البنوك في ما يخص النطاق الجغرافي. غير أن ما يلاحظ على البنوك الأمريكية الموضحة في الجدول أن الحصة السوقية لا تتجاوز 10% فيما عدا بنك " سيتي غروب ".

عموما يتم التحكم في الأصول المصرفية في الولايات المتحدة من قبل الشركات المصرفية القابضة أي أكثر من 15 تريليون دولار حسب إحصائيات سنة 2012 وهو ما يمثل زيادة قدرها خمسة أضعاف مند سنة 1991.

الفرع الرابع: تجربة الصيرفة الشاملة في المملكة المتحدة [1]

يتم الفصل في بريطانيا بين أنشطة الصناعة المصرفية حيث تقسم إلى صيرفة تجارية و صيرفة إستثمارية وتقوم الصيرفة الشاملة البريطانية بانتهاج الصيرفة الإستثمارية بشكل رئيسي من خلال شركات تابعة مملوكة بالكامل ،كما تهتم بأنشطة التأمين الإكتتاب في الأوراق المالية وخدمات التجزئة وتهيمن على الخدمات المصرفية أربع بنوك شاملة ضخمة وهي بنك باركليز، مجموعة البنك

1- تيقان عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص،ص:103،104.

الملكي الإسكتلندي، بنك ستاندارد تشارتير، مجموعة بنك لويدز، و فيما يلي جدول يبين أكبر المصارف البريطانية وحجم أصولها.

الجدول رقم (03): أكبر المصارف البريطانية وحجم أصولها في سنة 2013

(الوحدة بليون دولار)

المؤسسة المصرفية	ترتيبها الأوروبي حسب معيار حجم الأصول	حجم الأصول	نسبة أصولها إلى إجمالي الأصول
آتش أس بي سي القابضة HSBC Holdings	01	2,72336	%12.8
بنك باركليز Barclays	04	2,27147	%10.81
مجموعة البنك الملكي الإسكتلندي Royal Bank of Scotland Group	3	1,82618	%8.69
مجموعة بنك لويدز Lloyds Banking Group	11	1,40728	%6.7
بنك ستاندارد تشارتيرد Standard Chartered Bank	20	0,649957	%3.09

المصدر: تيقان عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص، ص103،104.

تعتبر شركة آتش أس بي سي القابضة HOLDINGS HSBC أكبر المؤسسات المصرفية في بريطانيا وأيضا على المستوى الأوروبي حيث يبلغ إجمالي أصولها أكثر من 2.7 تريليون دولار والذي يمثل نسبة 12.7% من إجمالي الأصول المصرفية في بريطانيا وذلك سنة 2013، ثم تليها " بنك باركليز" بما يعادل 10.8% إجمالي الأصول ، ثم " مجموعة البنك الملكي الإسكتلندي" بما نسبته 8.6%، أما باقي الحصص فهي موزعة على باقي الأصول.

تتنوع وتتعدد الخدمات والأنشطة التي تقوم بها البنوك في المملكة المتحدة، والتي يمكن سردها على النحو التالي:

- شراء أو إنشاء شركات صناعية وتجارية وزراعية وخدمية أو المساهمة فيها.
- إنشاء العديد من الفروع للبنك الأم التي تقدم الخدمات المصرفية التقليدية(إقراض، إيداع، تحويلات نقدية ...الخ) وصيرفة الجملة في كل المدن البريطانية للأفراد ورجال الأعمال والمنظمات القائمة بمختلف أنشطتها وجنسيتها.

– دخول البنوك في صناعة التأمين من خلال تقديم كافة الخدمات الخاصة بالحسابات الآلية، الإستثمار المشترك، السمسرة وإصدار بوالص التأمين بأنواعها المختلفة(التأمين على الحياة، التأمين على الممتلكات ...الخ).

– تقديم الكثير من الخدمات المصرفية للأفراد مثل القروض الشخصية تنظيم وتخطيط الضرائب وميزانيات الإنفاق، دفع الإيجارات منح بطاقات الإئتمان، تسهيلات وقروض مالية لكافة خدمات الصيانة والإستبدال الخاصة بالمنازل بالإضافة لكل ما يتعلق بالإستشارات الخاصة بشراء المساكن.

– تقديم كافة الخدمات المتعلقة بالسفر والسياحة.

– تقديم كافة الإستشارات ودراسات الجدوى الإقتصادية وإدارة المشروعات الجديدة في المجالات الصناعية والتجارية والزراعية ...الخ.

– التعامل في كافة أنواع العملات بيعا وشراء.

– تقديم كافة الخدمات الخاصة بالكمبيوتر ونظم المعلومات.

–تنظيم وإدارة كل ما يتعلق بتقديم وصرف، المعاشات والمنافع الإجتماعية التي يحصل عليها الأفراد من الدولة.

–التعامل في كافة أنواع الأوراق المالية و ما يرتبط بها من أنشطة.

–تقديم تسهيلات للشركات التجارية التي ترغب في إصدار بطاقات الضمان لعملائها كوسيلة لترويج منتجاتها.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والتعقيب عليها

يعتبر موضوع الصيرفة الشاملة موضوعا في غاية الأهمية، نظرا للدور البارز لها في التنمية الإقتصادية، وعليه سنحاول عرض أهم الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك حسب التسلسل من الأحدث إلى الأقدم.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

سنقوم بعرض الدراسات في الآتي:

الفرع الأول:الدراسة الأولى

عباس كاظم، وهي عبارة عن مقال تحت عنوان "متطلبات الأخذ بنظام الصيرفة الشاملة في العراق"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 18، العدد 01، السنة 2016. عالجت الدراسة إشكالية تبني الإتجاه للصيرفة الشاملة، أصبح ضرورة لابد منها للتعايش مع مستجدات البيئة المصرفية المعاصرة وعلى هذا الأساس أصبح لابد على السلطة النقدية التفكير بصورة جدية في إيجاد السبل الكفيلة بتحديث أجهزتها المصرفية التي أصبحت مرتبطة بالأجهزة المصرفية العالمية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن تنامي الإتجاه نحو فكرة الصيرفة الشاملة يعزى إلى تأثير المستجدات والتطورات العالمية المعاصرة التي أدت إلى حدوث تطورات غير مسبوقة في الصناعة المصرفية والمتمثلة في تطور المنتجات والخدمات المالية والمصرفية كما ونوعا. كما خرجت الدراسة بجملة من توصيات من بينها: يجب الإهتمام بالعنصر البشري عن طريق تنمية المهارات في الميدان المصرفي، إضافة إلى أن نجاح الصيرفة الشاملة مرتبط بضمان نجاح عملية التحول وينبغي إصدار قوانين وتشريعات ملائمة.

الفرع الثاني:الدراسة الثانية

بوحلوش لبنى، الصيرفة الشاملة ودورها في تحفيز الإستثمار، مذكرة ماستر، المركز الجامعي ميلة ،السنة الجامعية 2015-2016، وتطرقت الباحثة إلى الإشكالية التالية: ما هو دور بنك دبي الإسلامي في تحفيز الإستثمار، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر من أهمها الصيرفة الشاملة هي إحدى أهم الاتجاهات الحديثة في العمل المصرفي حيث تقوم بوظائف البنوك التجارية البنوك المتخصصة وبنوك الإستثمار والأعمال، كما توصلت الدراسة إلى أن الصيرفة الشاملة تتميز بخصائص عدة تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية والذي يكسبها وفرات الحجم وسعة إنتشارها الجغرافي وتعدد وظائفها بحيث تنوع من القطاعات ومن المناطق الجغرافية التي تخدمها وتستفيد من وراء ذلك بوفرات النطاق.

الفرع الثالث:الدراسة الثالثة

مولاتي عبد الباسط، دور الصيرفة الشاملة في تنشيط بورصة الجزائر، مذكرة ماستر ،جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، السنة الجامعية 2014-2015.

تمحورت إشكالية هذه الدراسة في كيف يمكن أن يساهم تبني البنوك الجزائرية لفلسفة العمل المصرفي الشامل في تطوير بورصة الجزائر، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة نتائج من أهمها:تعد المصارف الشاملة احد أنواع المؤسسات المالية الوسطية التي لها دور حيوي مهم في الإقتصاد من خلال مده بالأموال اللازمة لدفع عجلة التنمية الإقتصادية وتحقيق التراكم الرأسمالي في قطاعاته الإقتصادية المختلفة، كما توصلت الدراسة إلى أن الصيرفة الشاملة تتطلب دخول المصارف بشكل واسع إلى المجالات الإستثمارية المتمثلة بتأسيس الشركات والمشاركة فيها والعمل على تكوين محفظة استثمارية متنوعة من الأوراق المالية المختلفة وهذا سيؤدي إلى تنشيط الإستثمار المؤسسي وتعزيز أداء المصارف، وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الصيرفة الشاملة والتنمية الإقتصادية وأن تطوير سوق الأوراق المالية جزءا لا يتجزء من التنمية الإقتصادية و لا يمكن تصور عملية تنمية إقتصادية فعالة دون وجود دور فعال للصيرفة الشاملة التي تعمل على تطوير وتعميق سوق الأوراق المالية.

قدم الباحث جملة من التوصيات تساهم في بلوغ البنوك الجزائرية مواكبة الصيرفة الشاملة من بينها: لمواكبة المنافسة العالمية يتوجب على المصارف أن تعمل على معرفة تفاصيل إحتياجات السوق المصرفية وذلك بما لا يتعارض مع الأهداف التي تقوم عليها المصارف، وكذلك لابد من التعرف على طبيعة المنافسة التي تواجهها المصارف، تقوية الموارد المالية للمصارف الجزائرية عن طريق زيادة رأس المال وإندماج البنوك الأصغر والأضعف بينها لتكوين وحدات أكثر فاعلية بغرض تحقيق التخفيض المطلوب في التكاليف والاستفادة من إقتصاديات الحجم الكبير.

المطلب الثاني: أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

يتم ذلك من خلال إبراز نقاط التقاطع بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، وذلك بتوضيح نقاط التشابه والإختلاف.

الفرع الأول: الدراسة الأولى

من بين نقاط التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة ، نحصرها فيما يلي:

- تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا من حيث المضمون،
- تختلف هذه الدراسة عن دراستنا من حيث الاطار المكاني كونها تطرقت لموضوع الصيرفة الشاملة في العراق أما دراستنا فسنتطرق فيها لموضوع الصيرفة الشاملة في الجزائر،
- تختلف دراستنا عن هذه الدراسة بتطرقنا لموضوع الصيرفة الشاملة بإضافته متغير آخر وهو الإستثمار المحلي،

– تختلف هذه الدراسة عن دراستنا من حيث طرق المعالجة وجمع المعلومات.

الفرع الثاني: الدراسة الثانية

– تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا من حيث المضمون،

– تختلف هذه الدراسة عن دراستنا من حيث الإطار المكاني، حيث تطرقت لموضوع الصيرفة الشاملة في بنك دبي الإماراتي بينما دراستنا في الجزائر في فرع القرض الشعب الجزائري ميلة،

– تختلف هذه الدراسة عن دراستنا من حيث طرق المعالجة وجمع المعلومات،

– تطرقت هذه الدراسة لمتغير تابع وهو الإستثمار بصفة عامة بينما سنتطرق في دراستنا لمتغير الإستثمار المحلي.

الفرع الثالث: الدراسة الثالثة

– تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا من حيث المضمون،

– تطرقت هذه الدراسة لمتغير تابع وهو بورصة الجزائر بينما تطرقنا في دراستنا لمتغير تابع وهو الإستثمار المحلي،

– تختلف دراستنا عن هذه الدراسة من حيث طرق المعالجة و جمع المعلومات.

خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل التطرق للجوانب النظرية للبنوك الشاملة والإستثمارات المحلية حيث تعتبر البنوك الشاملة إتجاها إستراتيجيا حديثا تساهم في زيادة الإستثمارات من خلال المساهمة في تفعيل وخلق الثقافة الإستثمارية، وذلك من خلال مختلف الأنشطة والمهام التي تقوم بها والي تشمل أنشطة البنوك التجارية والبنوك المتخصصة، كما تطرقنا إلى الجوانب النظرية للإستثمار المحلي الذي يعتبر الأساس في تحقيق معدل نمو إقتصادي مستمر وتحقيق التراكم الرأس مالي، وذلك في ظل توفر مجموعة من المقومات كالمناخ السياسي والأمني،المناخ الإقتصادي،المناخ الثقافي...الخ.

الفصل الثاني

مدى فاعلية القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة في دعم الإستثمارات المحلية

تمهيد:

بعد استعراضنا للجوانب النظرية لموضوع دراستنا في الفصل الأول نتناول الآن الموضوع من الناحية التطبيقية حيث قمنا بإجراء دراستنا في بنك القرض الشعبي الجزائري حيث يعتبر من البنوك المهمة التي لها دورا بارزا في السوق المصرفية الجزائرية وذلك من خلال الأنشطة والمهام التي يقوم بها،خاصة الأنشطة المتعلقة بالصيرفة الشاملة التي تساهم في دعم الإستثمارات المحلية وسنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري.

المبحث الثاني: دور بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة في دعم الإستثمارات المحلية.

المبحث الأول: تقديم عام لبنك القرض الشعبي الجزائري

في هذا المبحث سنتطرق إلى بنك القرض الشعبي الجزائري بصفة عامة إضافة إلى القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة وذلك بالتطرق إلى نشأة القرض الشعبي الجزائري، هيكله التنظيمي، مهامه، تعريف القرض الشعبي الجزائري ميلة وهيكله التنظيمي وموارده واستخداماته .

المطلب الأول:نشأة القرض الشعبي الجزائري

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1966 وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي الجزائري للجزائر، ووهران وقسنطينة وعنابة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي، ثم اندمجت فيه بعد ذلك ثلاثة بنوك أخرى هي: شركة مارسيليا للقرض، والمؤسسة الفرنسية للقرض والبنك، وأخيرا البنك المختلط الجزائر مصر.

والقرض الشعبي الجزائري مثل البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع باعتباره بنكا تجاريا ويقوم بمنح القروض القصيرة، وابتداءا من 1971 أصبح يقوم بمنح القروض متوسطة الأجل أيضا، وتبعا لمبدأ التخصص البنكي، فقد تكفل القرض الشعبي الجزائري بمنح القروض للقطاع الحرفي، والفنادق والقطاع السياحي بصفة عامة وكذلك قطاع الصيد والتعاونيات غير الفلاحية والمهن الحرة.[1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

يبين الشكل التالي مختلف الفروع والمديريات التي يتكون منها القرض الشعبي الجزائري.

1-الطاهر لطرش،"**تقنيات البنوك**"، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010،ص: 189.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

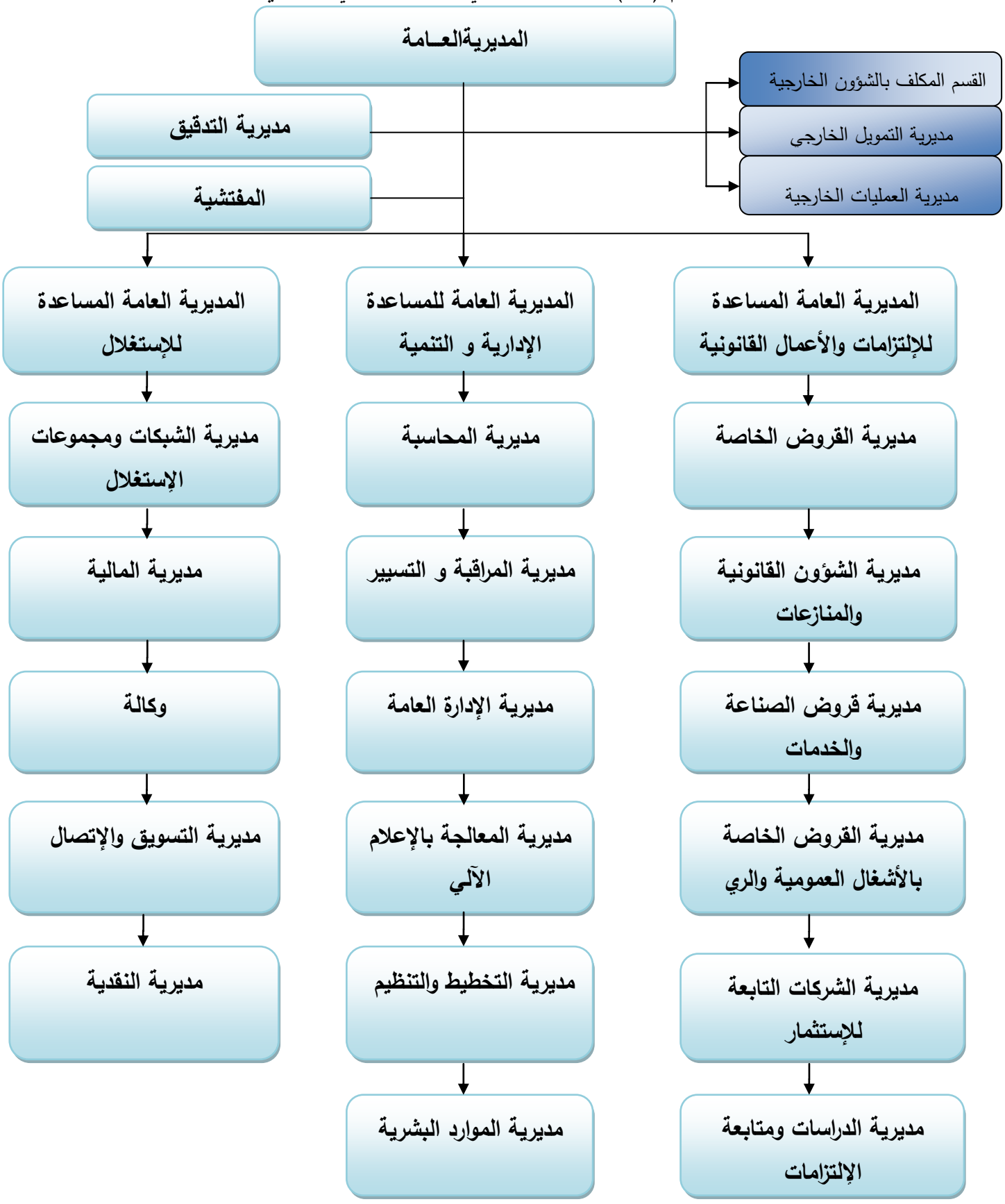

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على معطيات من البنك.

يتضح من الشكل رقم (1)، والذي يبين الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري أن بنك القرض الشعبي الجزائري يتكون من خمسة أقسام رئيسية تابعة للمديرية العامة، وهي القسم المكلف بالشؤون الخارجية ومديرية التدقيق والمفتشية، هذا بالإضافة إلى ثلاث مديريات مساعدة تتمثل فيما يلي:

1- المديرية العامة للإستغلال: وتتضمن كل من:

- مديرية الشبكة ومجموعات الاستغلال،
- مديرية المالية،
- مديرية التسويق والإتصالات،
- مديرية النقدية.

2-المديرية العامة المساعدة للإدارة والتنمية: وتضم هذه المديرية كل من المديريات التالية:

- المحاسبة،
- مديرية الإدارة العامة،
- مديرية مراقبة التسيير ،
- مديرية المعالجة والإعلام الآلي،
- مديرية التنظيم والتخطيط،
- مديرية الموارد البشرية.

3-المديرية العامة المساعدة للإلتزامات والأعمال القانونية: وتضم كل من:

- مديرية القروض الخاصة،
- مديرية الشؤون القانونية والمنازعات،
- مديرية قروض الصناعة والخدمات،
- مديرية القروض الخاصة بالأشغال العمومية والري،
- مديرية الشركات التابعة والإستثمارات،
- مديرية الدراسات ومتابعة الإلتزامات.

المطلب الثالث: مهام بنك القرض الشعبي الجزائري

من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إلى الوصول إليها، يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري بالمهام التالية:[1]

- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات خاصة التجارة الخارجية،
- مواكبة التطورات الجديدة التي يشهدها العالم، وذلك بتطوير منتجات مصرفية، والإعتماد على التكنولوجيا في إنتاج منتجات وخدمات مصرفية جديدة،
- تنفيذ جميع العمليات المصرفية وفقا للقوانين المعمول بها،
- توفير جميع العمليات المصرفية وفقا للقوانين المعمول بها،
- توفير وتطوير شبكات جديدة، ووضع وسائل حديثة، وأجهزة وأنظمة معلوماتية،
- دراسة السوق المصرفية وتجزئتها إلى حساب سلوك وإحتياجات ورغبات زبائنه،
- العمل على زيادة وتنمية الموارد بأقل التكاليف في ظل الإمكانيات المالية والنقدية المتاحة،
- تحسين العلاقات مع الزبائن خاصة من خلال اللباقة، وحسن المعاملة من طرف موظفي البنك لهم،
- تحسين نظام المعلومات من خلال توسيع استخدام الإعلام الآلي.

المطلب الرابع: مدخل عام للوكالة البنكية للقرض الشعبي الجزائري ميلة

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف القرض الشعبي الجزائري ميلة هيكله التنظيمي و موارده و استخداماته:

الفرع الأول: تعريف وكالة القرض الشعبي الجزائري ميلة.

أنشأت الوكالة البنكية ميلة سنة 1986 وهي وكالة تابعة لمجموعة إستغلال قسنطينة حيث كان في البداية مقرها بحي 300 مسكن، ولكن نظرا لتوسع نشاطها وازدياد عدد زبائنها أدى بالوكالة إلى تغيير مكان عملها والإنتقال إلى حي لخضر بن قربة وهذا مند سنة 1994 إلى يومنا هذا حيث أن وكالة ميلة تعتبر بنك من البنوك التجارية حيث تقوم بمعالجة كل المعاملات البنكية والمالية، كما عرفت الوكالة تطورا خلال السنوات الأخيرة وهذا من خلال إستخدامها لبعض الوسائل الإلكترونية (بطاقة الدفع الإلكتروني) بالإضافة إلى دعم الأنشطة النقدية والإنطلاق في أنواع جديدة من التمويل.[2]

1-سليمة عبد الله، "**دور تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية في تفعيل النشاط البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري بباتنة**"، رسالة ماجستير علوم تجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2009،ص: 138.

2-وثائق خاصة بالقرض الشعبي الجزائري.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري ميلة

يوضح الشكل التالي المصالح التي تتكون منها المديرية.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي ميلة

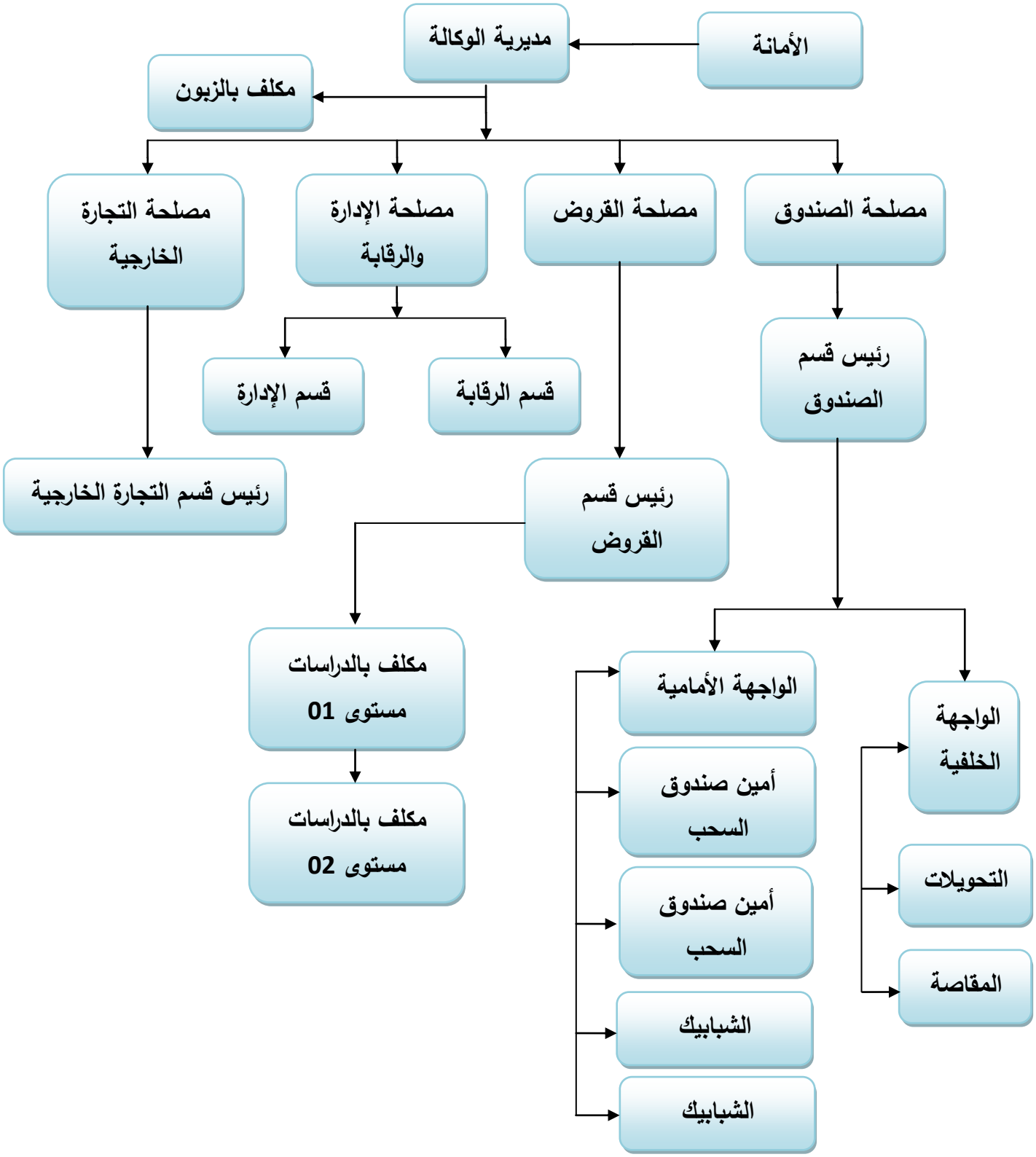

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على معطيات من البنك.

يبين الشكل (2) أن القرض الشعبي لوكالة ميلة يتكون من عدة مصالح، مصلحة الخاصة بالزبون وأربعة مصالح أخرى تتمثل فيما يلي:

1-مصلحة الصندوق: تعتبر من المصالح التي تهتم بجميع العمليات مع الزبائن سواء كانت عمليات سحب أو إيداع ويشترط على العميل أن يكون له حساب جاري بنكي،إذا كان خاص بالتجارة أو حساب الصكوك بالنسبة لغير التجار، كما تقوم بالعمليات بالعملة الصعبة.

2-مصلحة التجارة الخارجية: تقوم هذه المصلحة بعمليات الإستيراد والتصدير والتي تكون بالعملة الأجنبية، كما تقوم بدراسة الملفات الخاصة بالتجارة الخارجية مع تحديد أهميتها.

3-مصلحة الإدارة والرقابة: تقوم هذه المصلحة بمراقبة جميع العمليات التي تقوم بها المصالح الأخرى (مراقبة داخلية) وتقوم هذه المصلحة بعملية مراجعة أو عملية تفحص العمليات زبائن أو حسابات وتطبيق الأوامر القانونية ومتابعة تسديدات القروض من طرف المستفيدين، كذلك المتابعة القضائية في حالة حدوث مشكل مابين البنك والزبون.

4-مصلحة القروض: تعتبر أهم المصالح في الوكالة لأن لها مردودية مالية عالية من جراء منحها للقروض مقارنة مع باقي المصالح.

الفرع الثالث: موارد واستخدامات بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة

لوكالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة العديد من الأنشطة، ولها العديد من الإستخدامات نوضحها كمايلي:[1]

1-موارد بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة:

يمكن حصرها فيمايلي:

-**الحسابات الجارية:** هي عبارة عن حسابات بحيث لا يستطيع العميل سحب إلى ماهو موجود في رصيده وقد يكون رصيده مدينا.

-**حسابات الشيكات الخاصة:** تعد من وسائل الدفع الأكثر إنتشارا، وهي عبارة عن أمر مكتوب من عميل لديه حساب جاري خاص بالبنك الساحب، يطلب فيه من البنك المسحوب عليه تسديد المبلغ المدون للعميل المستفيد.

1- بن رجم سميرة، فعالية "**نظم المعلومات في الرقابة على عمليات الإئتمان المصرفي**"، مذكرة ماستر ، مالية وبنوك ،المركز الجامعي لميلة ،2013،ص، ص: 88،89.

-**حسابات لأجل:** هذا النوع من الحسابات لا يجوز السحب منه إلا بعد حلول ميعاد الإستحقاق وتقع عليه فوائد حسب مدة الإيداع، ولا تقل مدة إستحقاقها عن شهر واحد، يعطى العميل إسم صاحب الودائع ومبلغها.

-**أذونات الخزينة:** وهي عبارة عن سند قصير الأجل يصدر من الخزينة العامة، حيث تتعهد فيها تسديد قيمتها بعد فترة قصيرة لا تتجاوز تسعين يوما، يحتفظ البنك بجزء كبير من إحتياطاته الإجبارية و الإختيارية في شكل أذونات الخزينة خاصة إذا كانت قوانين وتعليمات البنك المركزي تسمح بذلك.

-**حسابات مختصة في السكن:** يمنح للعميل قروض من البنك بهدف بناء وتوسيع مسكن بشروط ميسرة مقارنة بغيره من الزبائن.

-**حسابات الإدخار:** وتتمثل في دفاتر التوفير.

2-استخدامات بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة:

تتمثل استخدامات وكالة القرض الشعبي الجزائري ميلة فيما يلي:

-**قروض قصيرة الأجل:** هي المبلغ الذي يقدمه البنك للعميل بشرط أن يتلقى فائدة سنوية أو نصف سنوية متفق عليها في عقد القرض، بالإضافة إلى إعادة المبلغ الأصلي للقرض في نهاية المدة التي لاتتعدى السنتين، وهي وديعة جارية تتلائم من حيث طبيعتها ومدتها مع العمليات التي يقوم بها طالبوا هذه القروض وذلك من أجل مواجهة أزمة نقص السيولة.

-**تسبيقات مضمونة قصيرة الأجل:** تمنح لتمويل المواد الأساسية وتكون مقابل ضمان ولا تتطلب أموال ضخمة.

-**قروض الإستثمار قصيرة الأجل:** هي قروض موجهة لتمويل الإستثمارات التي لا تقل مدتها عن السنتين ولا تزيد مدتها عن السبع سنوات، تدفع لتلبية احتياجات المؤسسة والأفراد لرؤوس الأموال.

-**قروض عقارية:** تقديم قرض لاقتناء قطعة أرض أو مسكن لزبون من طرف البنك.

-**قروض إستهلاكية:** تقديم قروض لشراء سيارة على سبيل المثال من طرف البنك مقابل فائدة.

-**قروض بالتوقيع:** يلتزم البنك بتقديم مبلغ من النقود إلى الجهة التي يتعامل معها عميله بدلا منه حيث يتعهد البنك بضمان عميله بتوقيع وثيقة وبهذا البنك يكون قد قدم خدمة لعميله بأنه جنبه أمواله كضمان لأعماله المقدمة للمتعاملين معه في حالة عدم المطابقة المواصفات أو التقصير.

-**تسبيقات على البضائع:** وهي القروض التي يكون ضمانها بضاعة.

-**تسليف لقاء الرهن:** هو ذلك القرض الذي يمكن أن يحصل عليه العميل مقابل رهنه للأوراق التجارية التي بحوزته.

-**تسهيلات الصندوق:** هي التسهيلات التي تمنحها البنوك لمتعامليها بغية إعطائها مرونة أكبر في نشاطهم أو العجز في خزينة المؤسسة.

-**التوطين:** هو عبارة عن ورقة تجارية تحدد إسم البنك ورقم حسابه الجاري، وفيه يتم تسديد قيمتها.

-**السحب على المكشوف:** هو مبلغ يسمح البنك لعميله بسحبه يزيد على رصيد حسابه الجاري على أن يفرض البنك على العميل فائدة تتناسب و الفترة التي تم خلالها سحب مبالغ مالية تفوق رصيدها الدائم، ويوقف البنك حساب الفائدة بمجرد رجوع الحساب إلى حالته الطبيعية من مدين إلى دائن.

-**الخصم:** يقوم البنك التجاري بخصم الأوراق التجارية، ويحصل مقابل ذلك على عمولة تسمى سعر الخصم.

المبحث الثاني: دور البنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة في دعم الإستثمارات المحلية

يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري من بين البنوك المهمة الناشطة على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية، وهو كغيره من البنوك يسعى إلى تحسين وتطوير نشاطه بما يتماشى مع التطورات المصرفية العالمية، خصوصا الأنشطة المتعلقة بمجال البنوك الشاملة التي من خلالها يتم دعم وتنمية المشروعات الإستثمارية المحلية وهو ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: مدى انطباق معايير الشمولية على وكالة بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة

هناك العديد من المعايير التي يمكن الإعتماد عليها في تصيف بنك القرض الشعبي الجزائري كبنك شامل وسنذكر ذلك كما يلي: [1]

الفرع الأول :المعيار النوعي

في ظل هذا المعيار ينبغي على البنك الشامل أن يقوم بتقديم كل أنواع الإئتمان لكل القطاعات، وكذلك جلب الودائع من مختلف هذه القطاعات والتوسع في تقديم الخدمات المصرفية لتشمل الأنشطة المصرفية لبنوك الإستثمار والأعمال وهذا المعيار ينطبق بدرجة عالية على بنك القرض الشعبي الجزائري.

الفرع الثاني: المعيار الوظيفي

هنا لابد على البنك من تقديم خدمات مصرفية حديثة تختلف عما يقدمه من خدمات مصرفية تقليدية ونذكر من هذه الخدمات الحديثة ما يلي:

- تمويل التجارة الدولية،
- تأجير الأصول والتحصيل نيابة على الغير،
- سداد المدفوعات نيابة عن الغير،
- تقديم خدمات الإستشارة لصالح العملاء ،
- تقديم الخدمات الإلكترونية مثل شيكات الحاسب الآلي، بطاقات الإئتمان،
- خدمات المعاشات للعملاء،
- خدمات الصيرفة المنزلية،
- التدخل في الأسواق المالية(الوساطة في الأسواق المالية)،

1- سامر جلدة، مرجع سبق ذكره ،ص: 225، بتصرف.

– خدمات البنك المتنقل من أجل تقديم الخدمات الشاملة للمناطق النائية،

– خدمات الخزائن الليلية.

ونجد أن هذا المعيار ينطبق بدرجة معينة على بنك القرض الشعبي الجزائري وليس كليا.

الفرع الثالث:المعيار الجغرافي

في ظل هذا المعيار يعمل البنك الشامل على تقديم خدماته للعملاء في كافة المناطق، سواء تعلق الأمر بتقديم الخدمات المصرفية المختلفة داخل الوطن أو خارجه عن طريق فروع البنك المتواجدة في بقية دول العالم، وهذا المعيار يتطلب نجاحه مدى قدرة البنك على مواكبة التغيرات العالمية، ومدى نجاحه في إرضاء عملائه وتحقيق رغباتهم عن طريق تقديم خدمات مصرفية متنوعة وجديدة و إبتكارية، ويتطلب كذلك مدى قدرة البنك على منافسة البنوك الأخرى المنافسة سواء البنوك الإسلامية أو البنوك التقليدية وبالتالي فرض نفسه وخدمة مناطق أكبر على المستوى العالمي.

ونجد أن هذا المعيار لا ينطبق كليا على بنك القرض الشعبي الجزائري الذي لا يملك فروع على المستوى الخارجي (خارج الجزائر) سوى شبكة المراسلين.

الفرع الرابع: معايير أخرى[1]

يضيف البعض إلى هذه المعايير دور البنك الشامل في ترويج المشروعات الجديدة (إعداد دراسات والإعلان عن الفرص الإستثمارية وتسويقها للمستثمرين) وتقديم الاستشارة حول هذه المشروعات الجديدة، ودوره في القيام لعمليات مصرفية الإستثمارية الشاملة (كالإسناد والتسويق، وتقديم الاستشارة حول الإصدرات الجديدة، بالإضافة إلى دوره في الإستثمار في الأوراق المالية التقليدية والإسلامية، وتقديم خدمات الترست مثل المساهمة في شركات يؤسسها البنك الشامل، وشراء الأسهم في الشركات قيد الخصخصة والتقييم، وشراء سندات الشركات المساهمة، وإنشاء شركات الإستثمار والشركات القابضة، والصناديق، وتحويل ملكية المنشآت باتجاه الشركات المساهمة، وتكوين المحافظ الإستثمارية للغير، والتعامل في الأدوات المالية الإستثمارية.

وفي هذا السياق نجد أن هده المعايير تنطبق بدرجة قليلة نوعا ما على بنك القرض الشعبي الجزائري.

المطلب الثاني: أنشطة القرض الشعبي الجزائري ميلة في إطار البنوك الشاملة

سنتطرق إلى بعض أنشطة هذا البنك في مجال البنوك الشاملة كما يلي:[2]

الفرع الأول:الودائع

تتمثل في الودائع التالية:

1–الودائع تحت الطلب: وهي مستحقة الدفع في أي لحظة يطلبها صاحبها وهي تشمل ما يلي:

1– سامر جلدة، مرجع سبق ذكره ،ص: 228.

2– من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات من البنك.

1-1-الحساب الجاري: وهو عبارة عن حساب يفتح لأشخاص طبيعيين أو معنويين ويمارسون نشاط تجاري معين.

1-2-حساب الشيكات: وهو ذلك الحساب الذي يفتح لأشخاص طبيعيين لا يمارسون نشاط تجاري معين.

1-3-دفتر الادخار البنكي: وهو عبارة عن حساب خاص بالأشخاص الطبيعيين والقصر.

2-الودائع لأجل: وهي غير مستحقة الدفع إلا بعد مرور مدة زمنية معينة، متفق عليها بين البنك والزبون مقابل فائدة حسب المدة، ويشترط أن لا يقل مبلغ الوديعة عن مبلغ معين، وأن لا تقل المدة عن 03 أشهر و لا تزيد عن 10 سنوات، وهي تشمل سندات الصندوق، وحسابات العملة الصعبة والتي تفتح لأشخاص طبيعيين مقيمين وغير مقيمين بفوائد محددة، ودفتر توفير السكن وهو حساب تودع فيه الأموال لأجل الحصول على سكن،هذا وقد بلغت ودائع القرض الشعبي الجزائري خلال سنة 2017 مبلغ 2156 مليون دج بينما ارتفعت في سنة 2018 إلى 2354 مليون دج.

الفرع الثاني:نشاط التمويل الشخصي

سنتطرق إلى أنشطة القرض الشعبي الجزائري ميلة في هذا النشاط كمايلي:

1-خدمات التجزئة المصرفية: وتتمثل في:

1.1-البطاقات الإلكترونية:

تتشكل في كل من:

أ) بطاقة السحب:والتي توفر السيولة للعملاء على مدار اليوم(24 ساعة) ولمدة 7 أيام، وهو مايلبي احتياجاتهم المالية اللازمة.

ب) بطاقة السحب/الدفع: والتي تمكن المتعاملين من تجار معتمدين من دفع قيمة المشتريات من السلع.

2.1-التوسع في القروض الشخصية

تتمثل في مختلف عمليات الإقراض التي يقوم بها بنك القرض الشعبي الجزائري لصالح الزبائن لتمويل احتياجاتهم الشخصية ونذكر منها:

أ-قروض بناء المساكن: وهي مختلف القروض التي يمنحها البنك، لمختلف العملاء في إطار بناء المساكن.

ب-قروض لشراء السيارات:وهي مختلف القروض التي يمنحها البنك، لمختلف العملاء لشراء السيارات السياحية، للإستعمال الشخصي ...الخ.

الجدول رقم (04): القروض المقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري ميلة لشراء السيارات للفترة (2017 إلى 2019)

السنة	عدد القروض	المبالغ (المليون دينار جزائري)
2017	12	12
2018	09	8
2019	06	4

المصدر: إعداد الطالبين إعتمادا على بيانات القرض الشعبي فرع ميلة.

يبين الجدول أعلاه تراجع في القروض الموجهة لشراء السيارات، وهذا راجع إلى الأوضاع الإقتصادية الراهنة الناتجة عن تراجع مداخيل الاقتصاد الوطني بسبب تراجع في أسعار النفط، مما أدى بدوره إلى تراجع في عمليات التمويل المصرفي، نتيجة الإجراءات المتخذة ومن بينها التقليل من منح القروض الإستهلاكية خاصة الموجهة للزبائن الطبيعيين، ومن المعروف على أن القروض الممنوحة للسيارات في أغلبها قروض استهلاكية، وعليه فإن البنوك على مستوى الوطني وليس القرض الشعبي فحسب، ملزمة بتخفيض هذا النوع من القروض خصوصا مع بداية سنة 2017 وانتهاج ما عرف "بسياسة التقشف" في الجزائر.

ج-**القروض العقارية:** وهي قروض طويلة الأجل موجهة لتمويل شراء أو بناء سكن أو تمويل أعمال تهيئة أو توسيع مسكن ...الخ.

الجدول رقم (05):القروض العقارية المقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري ميلة للفترة (2016 إلى 2018)

السنة	عدد القروض	المبالغ (المليون دينار جزائري)
2016	65	90
2017	96	156
2018	120	220

المصدر: إعداد الطالبين إعتمادا على بيانات القرض الشعبي فرع ميلة.

نلاحظ من خلال الجدول (5) ارتفاع في القروض العقارية الممنوحة من الوكالة بين سنوات الدراسة، حيث بلغت قيمة الإرتفاع سنة 2018 مقارنة بسنة 2016 ما قيمته 130 مليون دج، أي ما نسبته 144%، وهذا راجع إلى زيادة مشاريع بناء السكنات، مما أدى إلى زيادة الطلبات على القروض

من أجل شراءها، وكذلك الحصول على التمويل لبنائها. كل هذا يساعد على تنويع الخدمات المقدمة إلى الزبائن من ناحية، وكذا تحقيق البنك عوائد إضافية جراء تنويع القروض المقدمة.

إن هذا النوع من القروض من الممكن أن يساهم في تنشيط المشاريع العقارية داخل ولاية ميلة، من خلال إستفادة المستفيدين (الزبائن) من تلك القروض في إطار عديد الصيغ المدعمة من طرف الدولة بهدف إستفادة جميع شرائح الأفراد على سكنات، كل هذا يدفع إلى زيادة الإستثمارات المحلية في مجال المقاولات البناء.

الفرع الثالث:نشاط التمويل الإستثماري

بالنسبة للقروض الإستثمارية فهي القروض التي يتم منحها في إطار تلبية الإحتياجات الإستثمارية للشركات ودعم المشروعات التي قامت بها والجدول الموالي يوضح القروض الإستثمارية لوكالة القرض الشعبي الجزائري ميلة.

الجدول رقم (06):القروض الإستثمارية المقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري ميلة للفترة (2017 إلى 2019)

السنة	عدد القروض	المبالغ (المليون دينار جزائري)
2017	06	140
2018	05	90
2019	04	156

المصدر: إعداد الطالبين إعتمادا على بيانات القرض الشعبي فرع ميلة.

نلاحظ من خلال الجدول (6) تذبذب في عدد القروض الممنوحة خلال 2017،2018 و2019 حيث تراجعت من 140 مليون دينار سنة 2017 إلى 90 مليون دينار سنة 2018، ثم ارتفعت إلى 156 مليون دينار سنة 2019، ويمكن إرجاع ذلك إلى تراجع الإيرادات العامة للدولة وتطبيق سياسة التقشف وترشيد الإنفاق العام، ولكن مع عام 2019 وتطبيق ما يعرف بالتمويل غير التقليدي الذي ساهم في زيادة المعروض النقدي داخل الإقتصاد من خلال تمويل المشاريع الإستثمارية عن طريق مختلف البنوك مما ساهم في زيادة منح القروض الإستثمارية من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري بولاية ميلة وكذا مختلف فروع البنك الموزعة داخل الإقتصاد الوطني.

كما يقدم بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة، عديد الخدمات الأخرى في إطار الصيرفة الشاملة، وهو ما نوضحه فيما يلي:

1-قروض موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تشمل القروض المقدمة لتمويل عمليات الإستثمار، والقروض المقدمة لتمويل عمليات الإستغلال لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واتضحت عمليات التمويل هذه بالنسبة لوكالة

القرض الشعبي الجزائري ميلة في منح قروض لمختلف المؤسسات التي تنشط في القطاع الصناعي، التجاري والخدمي والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول رقم (07):القروض المقدمة من وكالة القرض الشعبي الجزائري ميلة للمؤسسات في مختلف القطاعات الصناعية، الخدماتية، التجارية لسنتي 2016 و 2018

السنة	نوع القطاع	عدد القروض	المبالغ بالمليون دينار جزائري
2016	الصناعة الخدمات التجارة	63 09 07	54,103 150,131 39,4
2017	الصناعة الخدمات التجارة	54 12 19	341 24,6 380
2018	الصناعة الخدمات التجارة	67 12 18	431 23,5 43,5

المصدر: إعداد الطالبين إعتمادا على بيانات القرض الشعبي فرع ميلة.

من خلال الجدول يتضح أن بنك القرض الشعبي الجزائري يقوم بتقديم التمويل اللازم لأغلب القطاعات سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدماتية، عن طريق تقديم مجموعة من القروض لهذه القطاعات، وهو ما يساهم في دعم وتنمية المشاريع الموجودة بها.

وما يلاحظ كذلك تركيز بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة على دعم القطاع الصناعي، حيث حصل هذا القطاع على أكبر حصة من قروض البنك سواء من حيث عددها أو قيمتها المقدرة بحوالي 736.1 مليون دج والموزعة على 184 قرض وهذا للسنوات الثلاثة المدروسة باستثناء سنة 2016، كل هذا من الممكن أن يساهم في تنمية المشاريع الإستثمارية داخل الولاية خصوصا وأن قطاع الصناعة يعتبر قطاع حيوي، حيث يعتبر من بين القطاعات التي تساهم في خلق تنويع إقتصادي داخل الولاية وكذا بالنسبة للإقتصاد الوطني ككل، على إعتباره قطاع يندرج ضمن قطاعات خارج قطاع المحروقات.

كما أن القطاعين المتبقيين يندرجان تحت قطاع الخدمات بصفة عامة – على إعتبار التجارة ضمن الخدمات– وهو يعتبر قطاع مهم في تنمية المشاريع الإستثمارية المحلية ويساهم في خلق مناصب شغل إضافية وتحريك الناشط الإقتصادي داخل الولاية، حيث قدرت القيمة الإجمالية للقروض

الممنوحة لهذا القطاع ما قيمته 661.1 مليون دج بما يعادل 77 قرض موجه لهذا القطاع (تجارة وخدمات).

2-القروض الخاصة بتمويل المهن الحرة:

حيث طبق القرض الشعبي الجزائري صيغا جديدة لتمويل مختلف المهن الحرة وهي ثلاث صيغ نوردها فيما يلي:

-تمويل الأطباء الصيادلة، مخابر التحليل.

-تمويل المهندسين المعماريين لإقامة المشروعات السكنية.

-تمويل المهن الحرة، المحامين، المحاسبين ...الخ.

3-تقديم الأنشطة التمويلية المبتكرة:

تتمثل أنشطة في هذا الجانب على نشاطين رئيسيتين وهما:

-التمويل التأجيري وهذا بداية من سنة 1992.

-المساهمة في تقديم القروض المشتركة.

4-الأنشطة المتعلقة بالمحفظة الإستثمارية للبنك ومساهماته:

تتكون من أوراق حكومية(سندات الخزينة)، ومستحقات على المؤسسات وأسهم. حيث يساهم هذا البنك في عدة شركات مثل: شركة الإعتماد الإجاري، صندوق التأمين على الصادرات الجزائرية للتسويق والتي تقوم بوظيفة المؤتمن المركزي للسندات في بورصة الجزائر.

5-أنشطة خارج الميزانية:

وتتعلق بالإلتزامات والتعهدات الممنوحة لمختلف العملاء، والجدول التالي يوضح عدد ملفات الاعتماد المستندي.

الجدول رقم (08):تطور الإعتماد المستندي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة للفترة (2010 إلى 2015)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الملفات	32	19	20	21	28	30	32	29	34

المصدر: إعداد الطالبين إعتمادا على بيانات القرض الشعبي فرع ميلة.

نلاحظ من خلال الجدول إنخفاض التعامل بالإعتماد المستندي للفترة من سنة 2000 إلى غاية 2018، وهو ما يدل على عدم إعتماد بنك القرض الشعبي فرع ميلة على هذا النوع من المنتجات بصفة كبير، كما أن هذا الإنخفاض يمكن إرجاعه إلى عدم كثرة الزبائن في مجال الإستيراد والتصدير، كما أن بنك الخارجي يعتبر هو المتخصص أكثر من القرض الشعبي الجزائري فيما يخص هذا النوع من الخدمات ،داخل الإقتصاد الوطني وعليه نلاحظ هذا الانخفاض لمثل هذه الخدمة. غير

أن ما يمكن ملاحظته أن سنة 2018 شهدت ارتفاع مقارنة بالسنوات السابقة حيث ارتفع العدد إلى 34 ملف سنة 2018 بعدما كان 29 ملف.

عموما يمكن إعتبار حتى هذه الخدمة مدعمة للنشاط الإستثماري لمختلف التجار بولاية ميلة الذين يعتمدون على النشاط الإستيراد والتصدير، كل هذا يساعد من ناحية على رفع من حصيلة الجبائية من خلال دفع الرسوم الجمركية وكذا الضريبة على النشاط المهني، وتوفير مختلف السلع سواء بالنسبة للولاية بصفة خاصة أو الإقتصاد الوطني بشكل أعم.

خلاصة الفصل

خلص هذا الفصل إلى دراسة الدور الذي يلعبه بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة في دعم المشاريع الإستثمارية المحلية، وهذا من خلال الأنشطة والمهام التي يقوم بها، حيث يمارس بنك القرض الشعبي الجزائري أنشطة حديثة تعتبر من سمات البنوك الشاملة مثل: القيام بنشاط التأجير التمويلي، صيرفة التأمين، إصدار بطاقات الدفع الإلكترونية وهو ما يساهم في دعم وتنمية المشاريع المحلية الإستثمارية، إلا أن البنوك الجزائرية لا تعتبر بنوك شاملة بالمعنى العالمي حيث مازال أمامها الكثير من المتطلبات حتى تواكب التطورات المصرفية العالمية .

الخاتمة

إن الإتجاه نحو خيار الصيرفة الشاملة يعتبر الحل الأمثل، سواء على مستوى البنوك في حد ذاتها لضمان نجاحها و إستمراريتها وتحقيق أهدافها أو على مستوى اقتصاد الوطني ككل، نظرا لما تكتسبه هذه البنوك من قدرات وخصائص تجعلها لا تقتصر في نشاطها على منطقة معينة أو تقديم خدمة معينة دون أخرى، كل هذا يساعد هذا النوع من البنوك على المساهمة الكبيرة في دعم وتنمية الإستثمار خاصة المحلي من خلال الأنشطة التي تقوم بها وبذلك تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية التي تعتبر هدفا من أهداف أي اقتصاد أو دولة.

أولا) اختبار الفرضيات:

يمكن الإجابة على الفرضيات المطروحة سابقا، وذلك بعد التطرق إلى مختلف جوانب الدراسة وذلك فيما يلي:

الفرضية الأولى: تعتبر الدوافع الذاتية للبنوك والتطورات الاقتصادية المحلية والمنافسة من بين أهم الدوافع التي أدت إلى تحول البنوك ومن بينها القرض الشعبي الجزائري إلى الصيرفة الشاملة، حيث تم إثبات صحتها من خلال تأثير كل من عامل المنافسة والتطورات والتحولات في الإقتصاديات المحلية على نشاط البنوك، ومن بين هذه التطورات الخوصصة وإفساح المجال لقوى السوق وهو ما يجبرها على التحول نحو الصيرفة الشاملة.

الفرضية الثانية: تتمثل أهم الخدمات التي تقدمها البنوك الشاملة لتدعيم المشاريع الإستثمارية المحلية في تقديم الدعم المالي اللازم لهذه المشاريع، حيث ثبت صحتها من خلال الأنشطة التي تقوم بها البنوك الشاملة في مجال الصيرفة الشاملة، والتي تؤدي إلى توفير الدعم اللازم للمشاريع المختلفة.

الفرضية الثالثة: والتي نصت على يساهم بنك القرض الشعبي الجزائري في دعم الاستثمار المحلي عن طريق الأنشطة والخدمات التي يقدمها لزبائنه ومنها تقديم القروض، تقديم خدمات الإستشارة الإستثمارية فقد ثبت صحتها وسلامتها،من خلال أن بنك القرض الشعبي الجزائري يساهم في دعم وتنمية الإستثمارات المحلية عن طريق الأنشطة والمهام التي يقوم بها.

ثانيا) نتائـج البحـث:

بعد إعدادنا لهذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، يمكن ذكرها أهمها فيما يلي:

1-تؤدي الصيرفة الشاملة مجموعة من الأنشطة تساهم في زيادة الثقافة الاستثمارية ومن ثم زيادة الاستثمار والمساهمة بدلك بدعم الاستثمار المحلي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

2-يعتبر النموذج الألماني للبنوك الشاملة من بين أهم التطبيقات الحديثة للبنوك الشاملة .

3-تساهم البنوك الشاملة في دعم الاستثمار عن طريق الأنشطة والخدمات التي تقوم بها والتي تشمل أنشطة البنوك المتخصصة وبنوك الأعمال والإستثمار والبنوك التجارية

4-يساهم بنك القرض الشعبي الجزائري في دعم الاستثمار المحلي عن طريق تقديم التمويل اللازم للمشروعات خاصة في مجال الإقراض.

5- يمتلك بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة فرعين فقط على مستوى الولاية وهذا غير كافي لتلبية حاجيات الزبائن، على مستوى الولاية.

6-البنوك الجزائرية لا تمتلك فروع على المستوى الخارجي، وهذا ما يعيق تقديم خدماتها خارج الوطن.

ثالثا) التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها نود تقديم جملة من التوصيات كمايلي:

1-ينبغي تدعيم تحول البنوك الجزائرية نحو خيار الصيرفة الشاملة ودلك بتوفير الدعم القانوني لها.

2-يجب تقوية رأس مال البنوك الجزائرية وتأهيل العنصر البشري لها من اجل قدرتها على المنافسة.

3-يجب إدخال التكنولوجيا الحديثة والإبتكارية للبنوك الجزائرية من اجل سهولة التواصل مع الفروع والزبائن.

4-على البنوك الجزائرية تقديم خدمات الصيرفة الإسلامية وهو ماسيفتح مجالات أخرى لأنشطة هذه البنوك في إطار شمولية البنوك من خلال توظيف مواردها على نطاق أوسع والحصول على ربح اكبر وبالتالي المساهمة في دعم الاستثمارات المحلية.

5-على بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة فتح فروع جديدة في الولاية، وهذا لتلبية حاجيات مختلف الزبائن بالولاية.

6-على البنوك الجزائرية فتح فروع لها خارج الجزائر،من اجل مسايرة التطورات العالمية في المجال المصرفي.

7-يجب خوصصة البنوك الجزائرية، من أجل تفعيل المنافسة فيما بينها وبالتالي تقديم خدماتها بجودة أفضل، وهذا مايساهم في دعم العملاء والمشاريع المختلفة.

رابعا) آفـاق البحـث:

نقترح المواضيع التالية كي تكون أبحاث علمية في المستقبل:

1-البنوك الشاملة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

2-الرقابة المصرفية ودورها في الحد من مخاطر البنوك الشاملة.

3-إرتباط البنوك الإسلامية بصيرفة الشاملة.

قائمة المراجع

أولا) الكتـــــب:

1-الطاهر لطرش،"**تقنيات البنوك**" ،ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

2-بسام هلال مسلم القلاب، "**التأجير التمويلي دراسة مقارنة**"، دار الراية، الأردن، 2009.

3-جهاد همام،"**إدارة الإستثمار الإطار النظري والتطبيقات العملية**"، دار أمجد، الأردن، 2016.

4-خنفوسي عبد العزيز،"**العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي**" ،ج2 ، دار الأيام، الأردن.

5-دريد كامل آل شبيب،"**الإستثمار والتحليل الاستثماري**"، طبعة عربية،الأردن، 2009.

6-سافر بوطرس جلدة، "**النقود والبنوك**"، دار البداية، الأردن، 2010.

7-سامر جلدة،"**البنوك التجارية والتسويق المصرفي**"، دار أسامة، الأردن، 2009.

8-شقيري نوري موسى وآخرون، "**المؤسسات المالية المحلية والدولية**"، دار المسيرة، الأردن، 2009.

9-عبد السلام لفته سعيد، "**إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي**"، الأردن، 2013.

10-متولي عبد القادر، "**إقتصاديات النقود والبنوك**"، دار الفكر، الأردن، 2010.

11-منصوري الزين،"**تشجيع الإستثمار وآثاره على التنمية الإقتصادية**"، دار الراية، الأردن، 2013.

12-ندة جميل،"**إدارة المحافظ الإستثمارية**"، دار أمجد، الأردن، 2016.

ثانيا) الأطروحات والمذكرات الجـــامعية:

1-بن رجم سميرة، فعالية "**نظم المعلومات في الرقابة على عمليات الإئتمان المصرفي**"، مذكرة ماستر ، مالية وبنوك ،المركز الجامعي لميلة ،2013.

2-تيقان عبداللطيف ،"**تحول الصناعة المصرفية الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في التحرير المصرفي**"، أطروحة دكتوراه ،علوم إقتصادية ،2017، بسكرة .

3-حماني هاجر، "**دور البنوك الشاملة في تحفيز الإستثمار دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**"، رسالة ماجستير علوم اقتصادية ، علوم اقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،2016.

4-دربوش أحلام، "**دور البنوك الشاملة في تحديث الجهاز المصرفي**"، مذكرة ماستر، علوم تسيير، المركز الجامعي لميلة، 2013.

5-زقرير عادل،"**تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة**"، رسالة ماجستير، علوم إقتصادية، 2009، بسكرة.

6-سارة بلحربي،"**دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في تنشيط الإستثمار المحلي الفترة 2008،2009، وكالة تشغيل الشباب ميلة**"، مذكرة ماستر، علوم تسيير، المركز الجامعي ميلة 2014،.

7-سليمة عبد الله، "**دور تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية في تفعيل النشاط البنكي دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري بباتنة**"، رسالة ماجستير،علوم تجارية، تخصص نقود ومالية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2009.

8-صوفان العيد ،"**دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة**"، دراسة التجربة الجزائرية، رسالة ماجستير، علوم تسيير، فرع إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2011.

9-غالم سعدية، غطاس منال، "**السياسة المالية ودورها في تفعيل الإستثمار المحلي دراسة حالة الجزائر 2001-2013**"، مذكرة ماستر، علوم إقتصادية، جامعة البويرة، 2015.

10-فتوح خالد، "**الإستثمار ودوره في التنمية المحلية دراسة حالة قطاع الري لولاية تيسمسيلت**"، رسالة ماجيستير، علوم اقتصادية، جامعة بلقايد تلمسان، 2010.

11-مساني إبراهيم،عزوزة محمد،"**واقع الإستثمار في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2010-2015**"، مذكرة ماستر، علوم تجارية، جامعة العربي التبسي تبسة،2016.

12-نادية عبد الرحيم، "**تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الإقتصادي دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير علوم اقتصادية ، فرع نقود وبنوك ، جامعة الجزائر03 ،2011.

ثالثا) المجلات:

1-دوفي قرمية،"**دور العمل المصرفي الشامل في تحفيز الاستثمار دراسة حالة بنك دبي الإسلامي**"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة خنشلة الجزائر، العدد الثاني، ديسمبر 2017.

2-شارف عبد القادر، لعلا رمضاني،"**التحول إلى البنوك الشاملة في ظل العولمة المصرفية حالة الجزائر**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، جامعة الأغواط، العدد الثامن ، ديسمبر 2017.

3-صلاح الدين محمد أمين الأمام ،"**العلاقة بين الصيرفة الشاملة وخلق الثقافة الإستثمارية في توفير متطلبات التنمية المستدامة**"، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك ، 2014.